

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨١٨٦

الخميس، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٨ الساعة ١٢/٠٠

نيويورك

الرئيس	الشيخ الصباح	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيد فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشويه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة إكيلز – كوري

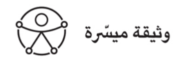
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1804813 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٢.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ينضم السيد لوكوك إلى جلسة اليوم عن طريق تقنية التداول بالفيديو من جنيف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (*تكلم بالإنكليزية*): قدمت وزملائي الكثير من المعلومات المستكملة أمام مجلس الأمن عن الحالة في الغوطة الشرقية خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وأريد أن أبدأ اليوم كلمتي بأن أنقل إلى الأعضاء بعض الأصوات مباشرة من الغوطة الشرقية. في الأيام الثلاثة الماضية، تلقى مكتب المبعوث الخاص في جنيف، آلاف الرسائل بشأن تطبيقات الرسائل الفورية الموجهة من المدنيين هناك. إنهم يناشدون من أجل المساعدة. وهنا وأحد منهم، من العاملين في المجال الإنساني وفي المنطقة، شخص متمرس في القانون الإنساني الدولي:

”خلال الشهرين الماضيين، تحولت العمليات العسكرية إلى عملية استهداف منهجي للمدنيين. ومعظم الغارات الجوية استهدفت عمدا المباني السكنية للمدنيين. إن أُسرا بأكملها ماتت تحت الأنقاض. واليوم، حيث اشتد وطيس المعارك، أناشدكم الآن، بصفتي أبا ينتظر مولوده، وكوني أحد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية أحاول الحفاظ على ما تبقى من الحياة والعمل من أجل وقف العمليات المنهجية التي تستهدف المدنيين، وفتح الطرق أمام المساعدة الإنسانية.“

وهنا المزيد من الأصوات.

”يجري استهداف أُسر بأكملها. فقد استهدفت أم وأطفالها الثلاثة. وأربع نساء حوامل؛ توفيت إحداهن، وأخرى في حالة صحية حرجة، والثالثة فقدت طفلها، أما الرابعة فهي رهن المراقبة الطبية. وهناك فتاة فقدت كلتا عينيها، والحالة مستمرة.“

”إننا لا نريد حربا، لا نريد حربا، لا نريد حربا.“

”هل يمكنكم أن تسمعوا رسائلنا وأصواتنا وخوفنا؟“

”حالتنا مأساوية للغاية. فالطوابق السفلية غير آمنة وتنقصها الاحتياجات الأساسية. ساعدونا، كونوا معنا “

”وبدلا من أن يقول العالم ‹انتهى› يقول ‹مرة أخرى.“

كما يدرك جميع ممثلي الدول الأعضاء هنا، فإن لديهم التزامات بموجب القانون الإنساني الدولي، ليست مجرد التزامات، بل التزامات مقيدة. تلك الالتزامات ليست منة يمكن المتاجرة بها في لعبة الموت والدمار. إن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية ليست شيئا من المحبب الحصول عليه؛ بل إنه متطلب قانوني. لا يجوز لجهود مكافحة الإرهاب أن تبطل الالتزام باحترام وحماية المدنيين. ولا تبرر قتل المدنيين وتدمير مدن وأحياء عن بكرة أبيها.

يجري إطلاع المجلس على التفاصيل الدقيقة، شهرا بعد شهر، وعلى حجم المعاناة التي يمر بها الشعب السوري. إن تقاريرنا لا تنتهي حقا، فهي تتحدث عن وقوع وفيات وإصابات بين الأطفال والنساء والرجال؛ وضربات جوية، وقصف بقذائف الهاون والصواريخ، وبراميل متفجرة، وذخائر عنقودية، وأسلحة كيميائية، وقنابل وهجمات انتحارية بالقنابل، وقناصة، وشن هجمات مزدوجة على المدنيين والهياكل الأساسية التي يعتمد عليها هؤلاء المدنيون، بما في ذلك المستشفيات والمدارس؛ اغتصاب، واحتجاز غير قانوني، وتعذيب، وتجنيد الأطفال، وحصار مدن بأكملها. كل ذلك يذكرنا بالعصور الوسطى.

تم الإبلاغ عن قصف مدفعي وقصف جوي كثيف على مجتمعات متعددة في الغوطة الشرقية استمر لمدة تزيد عن ٢٤ ساعة، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٥٠ شخصا وإصابة ما لا يقل عن ٢٠٠. ووفقا لبعض المصادر، فقد بلغ مجموع عدد القتلى منذ شباط/فبراير ما يقرب من ٣٠٠ شخص. في ١٩ شباط/فبراير، أُبلغ عن وقوع ثلاثة وعشرين هجوما على المناطق المدنية الحيوية. وفي ٢١ شباط/فبراير، أبلغ عن ضرب ما لا يقل عن سبعة مرافق صحية. وقد أصبح المركز الوحيد للرعاية الصحية الأولية في بلدة مديرا معطلا جراء الغارات الجوية. وقد لحقت بمستشفى في مدينة دوما أضرار كبيرة بسبب إلقاء البراميل المتفجرة بالقرب منه. وكذلك أبلغ عن إلحاق أضرار بمركز طبي خاص بالولادة، في مدينة دوما، وشن هجوم على مستشفى آخر في جسرين، مما أسفر عن مقتل ممرضة. وقد أُبلغ عن وقوع أضرار في مركزي الهلال الأحمر العربي السوري في مدينة دوما وبلدة حرستا جراء القصف. وفي الوقت نفسه، وهذه أيضا نقطة ما برحت أشدد عليها، فإن القصف بقذائف الهاون من الغوطة الشرقية يؤدي إلى مقتل وإصابة العشرات من المدنيين في مدينة دمشق، أيضا.

يعرف جميع الأعضاء الإحصاءات في هذا الصراع. وهم يعرفون أن نصف السكان السوريين إما فروا من البلد أو يواجهون تكرار التشرد الداخلي. هؤلاء الناس فقدوا كل شيء. فقد شهدوا منازلهم تدمر وجيرانهم يقتلون وأحباءهم يختفون. ويعلم الجميع أن الهجمات الكيميائية المكررة المؤكدة أو المزعومة في سورية قتلت وروعت المدنيين السوريين.

إن الغوطة الشرقية مثال حي على كارثة إنسانية معروفة تماما تتكشف أمام أعيننا ويمكن التنبؤ بها، ويمكن تفاديها. ويعلم الجميع أن حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ شخص محاصرين منذ أكثر من أربع سنوات. ويعلم الجميع أن آلافا مؤلفة من الأطفال في الغوطة الشرقية يواجهون سوء التغذية الحاد من نوع لم نشهده في أماكن أخرى في سورية منذ بداية النزاع. ويعلم الجميع أن أكثر من ٧٠٠ شخص يحتاجون إلى الإجلاء الطبي العاجل إلى مستشفيات في مدينة دمشق، وتلك المستشفيات لا تبعد سوى أميال عنهم.

لقد شهدنا جميعا في الأيام الأخيرة صور القنابل وقذائف الهاون تمطر المخابز والمرافق الطبية. ووفقا للتقارير التي وثقها الزملاء من آلية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، فقد قتل على الأقل ٣٤٦ شخصا من المدنيين منذ بداية هذا الشهر وأصيب زهاء ٩٠٠ شخص بجروح. استمع جميع أعضاء المجلس إلى الأمين العام بالأمس، في هذه القاعة، يصف الغوطة الشرقية بأنها "جحيم على الأرض" وقال "لا يمكننا أن نترك الأمور تجري بهذه الطريقة البشعة". كذلك استمعوا إليه يناشد من أجل "الوقف الفوري لجميع الأعمال الحربية في الغوطة الشرقية" (S/PV.8185، صفحة ٢)

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، أصدرت اليونيسف بيانا فارغا من دون نص، حيث أنها لم تعد قادرة على العثور على عبارات لوصف وحشية هذه الحرب. وكانت الرسالة الوحيدة

لها أنه ”لا توجد كلمات يمكن أن تنصف الأطفال الذين قتلوا ولا أمهاتهم وآباءهم وأحباءهم“.

إن هذا العنف المروع يحدث ونحن نواجه قيودا متزايدة بشكل كبير على قدرتنا على الوصول إلى الناس المحاصرين وراء خطوط الصراع. وخلال الأشهر الأخيرة واجهنا صعوبات أكبر في الوصول إلى الناس في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمحاصرة، ولا سيما من خلال القوافل التي تعبر خطوط القتال، أكثر مما كان عليه الحال خلال أي فترة من الفترات منذ عام ٢٠١٥. ومنذ تاريخ ١ كانون الأول/ديسمبر، لم نتمكن في غضون ما يناهز ثلاثة أشهر، من نشر سوى ثلاث قوافل عبر خطوط القتال، حيث وصلنا إلى ٦٧٢٠٠ شخص فقط. وكان ٧٢٠٠ فقط من هؤلاء الأشخاص من سكان المناطق المحاصرة، وهو ما يشكل نسبة تقل عن ٢ في المائة من مجموع السكان المحاصرين. وفي عام ٢٠١٧، وحتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وصلت قرابة ٥٣ قافلة عبر خطوط القتال إلى المحتاجين، أي بمعدل قرابة خمس قوافل شهريا. وتم الوصول إلى ما مجموعه حوالي مليوني شخص في الأشهر الـ ١١ الأولى من عام ٢٠١٧، أو حوالي ١٧٥ ٠٠٠ شخص شهريا. ولذلك، فإننا في عام ٢٠١٧ وصلنا إلى ١٧٥ ٠٠٠ شخص في الشهر؛ وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، وصلنا إلى ٢٢ ٠٠٠ شخص في الشهر. وهذه ليست تقارير أو ادعاءات. فلدينا معلومات كاملة ووقائعية عن ذلك، لأنها قوافلنا.

وعلاوة على ذلك، فإن مستويات الوصول خلال عام ٢٠١٧ كانت أقل بنسبة ٤٠ في المائة تقريبا عن مستويات وصولنا في عام ٢٠١٦. ولا يقتصر الوصول على المساعدات، ولكننا نشهد أيضا تحديات متزايدة أمام قدرتنا على تقييم الاحتياجات على أرض الواقع ورصد تقديم المعونة بصورة مستقلة.

فعندما يُسرق مستقبل جيل كامل وعندما تصبح الهجمات على المستشفيات الوضع الطبيعي الجديد وعندما يصبح حصار مدن وأحياء بأكملها واقعا دائما بالنسبة لمئات الآلاف من الناس، يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات عاجلة وملموسة. وقد قلت هذا من قبل، وسأقول ذلك مرة أخرى. إن ما نحتاج إليه هو وقف مستمر للأعمال العدائية، ونحن في أمس الحاجة إلى ذلك: وقف لأعمال العنف من شأنه أن يتيح إيصال المعونة والخدمات الإنسانية فورا وبشكل آمن ومستمر ودون عراقيل، وإجلاء المرضى والجرحى من ذوي الحالات الحرجة والتخفيف من حدة معاناة الشعب السوري.

ولا يزال بإمكان المجلس إنقاذ الأرواح في الغوطة الشرقية وفي غيرها من الأماكن في سورية. وأحثه على القيام بذلك. إن الملايين من الأطفال والنساء والرجال المحاصرين والذين يتعرضون للقصف يعولون على اتخاذ المجلس لإجراءات ذات جدوى.

الرئيس: أشكر السيد لوكوك على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا ممتنون لكم، سيدي الرئيس، على الرد السريع على اقتراح وفد بلدنا بعقد جلسة خاصة بشأن الحالة في الغوطة الشرقية في سورية. وهذا لا يعني بالتأكيد أن المناطق الأخرى التي تمثل إشكالية تتطلب اهتماما أقل. وقد ناقش المجلس على وجه الخصوص، منذ مدة قصيرة، بمبادرة منا، الحالة الرهيبة في الرقة بالتفصيل. وبشكل عام، قمنا خلال الشهر المنقضي بتدارس القضايا الإنسانية المتعلقة بسورية أكثر من مرة. وأود أن أطلب إلى أعضاء المجلس الإصغاء بعناية إلى ما أود قوله.

لقد حان الوقت منذ أمد بعيد كي نناقش بصراحة ما يجري في هذه الضاحية من ضواحي دمشق. وبالتأكيد، فإن إثارة

الهواجس الجماعية في وسائل الإعلام العالمية في الأيام القليلة الماضية، والتي تعمل بصورة منسقة لتعميم كل الشائعات نفسها، لا تسهم في فهم الحالة. وحينما كانت شرق حلب تتصدر عناوين الأخبار، تم طرح سيناريوهات كارثية دعائية لما يجري فيها، وهي مدينة عُثر فيها بعد تحريرها من الإرهابيين على مخازن مليئة بالأدوية والمعدات الطبية. وفي ذلك الوقت، طالبنا الأمانة العامة بإجراء تحقيق، ولكن التقرير المقدم إلى مجلس الأمن كان سطحيا بشكل صارخ.

إننا نشهد باستمرار صورا لأنشطة ذوي الخوذ البيض، الذين يقدمون أنفسهم على أنهم عمال إنقاذ. وقد تبين منذ فترة طويلة أنهم يتلقون مساعدات أجنبية سخية، وأنهم يعملون عن كثب مع الجماعات الإرهابية. وكقاعدة عامة، فإنهم يشكلون المصادر الأصلية للتضليل وهو ما تجرى مكافأتهم عليه بسخاء. وقد جرى نقل انطباع إلينا بأن الغوطة الشرقية برمتها لا تضم سوى المستشفيات، وأن المستشفيات هي التي يهاجمها الجيش السوري. وهذا تكتيك معروف في حرب المعلومات. غير أنه من المعروف جيدا أن المسلحين في كل مكان يختارون عادة وضع مواقع منشآتهم العسكرية في المؤسسات الطبية والتعليمية، ولكن لسبب ما لا يتم الإعلان عن هذه الحقيقة المزعجة.

وستكون فكرة طيبة أن نبدأ بحقيقة أنه لا يزال هناك عدة آلاف من المسلحين في الغوطة الشرقية، بمن فيهم من ينتمون إلى منظمات إرهابية، لا سيما جبهة النصرة. وقبل بعض الوقت، انتهك هؤلاء المسلحون الاتفاق المتعلق بوقف الأعمال العدائية بشن هجوم على وحدة دبابات مدرعة تابعة للقوات المسلحة السورية في حرستا. وهم يقصفون دمشق، وتزداد حدة الهجمات يوميا. وتُطلق عشرات القذائف كل يوم، ولم تنج منطقة واحدة من العاصمة. ولسبب ما، لا يأخذ ممثلو الأمم المتحدة هذه الإحصاءات في الاعتبار، على الرغم من أن البعثة الدائمة لسورية تُعممها بانتظام. وقد أوضحنا أنه في بيان مؤرخ ٢٠ شباط/فبراير، وصف ممثل رسمي للأمين العام هذه المعلومات بأنها ”مُبلغ عنها“ (انظر S/PV.8183). واليوم تحدث وكيل الأمين العام عن القصف المُبلغ عنه. ولكن كان من السهل أن يتحقق موظفو الأمم المتحدة من صحة هذه التقارير، لو أنهم قاموا بتفقد المناطق المدمرة وزاروا الضحايا.

وقُد قصفت مرافق السفارة الروسية مرارا وتكرارا، وفي كل مرة كانت الوفود نفسها في مجلس الأمن تتذرع لكي تتنصل من المسؤولية عن هذه الأعمال الإرهابية. ويضطر المرء إلى الاستنتاج بأن شخصا ما يساعد عمدا المجرمين على تجنب المساءلة. وبالمناسبة، فإننا نشعر بالجزع إزاء حقيقة أن ممثلي بعض الوفود، الذين يعتبرون أنفسهم روادا في حماية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، قالوا بجدية تامة منذ وقت ليس ببعيد إن الأضرار الناجمة عن القصف في دمشق لم تصل إلى مستوى يستحق الاهتمام الذي تحظى به الغوطة الشرقية. وكان ردنا الفوري هو أن نسأل كم من الناس يجب أن يموتوا لبلوغ المعيار الذهبي للتعاطف؟ ولم يكن هناك أي إجابة. هل من المناسب أن نمر على المآسي التي وقعت في الرمادي والفلوجة والموصل والرقة مرور الكرام، بينما نعمل على إثارة رد فعل هستيري بخصوص مضايا وداريا وشرق حلب والغوطة الشرقية، مما يشجع المسلحين على مواصلة إذلال المدنيين؟

وبالمناسبة، فإن التدمير المنهجي من جانب قوات التحالف للرقة قد حدث قبل فترة قصيرة جدا.

من المستبعد أن تكون ذكراها قد تلاشت بهذه السرعة. لسبب ما، عندما سوى قصف التحالف الرقة بالأرض، لم يقرع أحد ناقوس الخطر، أو يطالب بالامتثال للقانون الدولي الإنساني أو يقترح وقفا فوريا لإطلاق النار. نعم، أجبر التحالف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على الخروج من الرقة تحت ضغط النيران. نحن نعلم ذلك. لكن بعد أن تم ذلك، نسيت الولايات المتحدة أمر المدينة. لا أحد يزيل أي ألغام هناك.

من يعلم حقيقة أن حوالي ٥٠ مدنيا من العائدين يُفجَّرون جراء الألغام في الرقة كل يوم؟ كما أننا لا نرى حماسا كثيرا من هؤلاء النشطاء الشهيرين تجاه أسوأ أزمة إنسانية في عصرنا، التي تصادف أنها تتكشف في ظل النزاع المسلح في اليمن.

لقد حول المقاتلون الناس الباقين في الغوطة الشرقية إلى رهائن لا يسمح لهم بمغادرة المنطقة الخاضعة لسيطرة المتمردين من خلال نقطة تفتيش الوافدين. لقد حث المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتنازعة المجموعات غير القانونية على إلقاء أسلحتها وتسوية أوضاعها، لكنها قطعت المفاوضات يوم أمس ٢١ شباط/فبراير. من الواضح تماما أنهم لا يكترثون لحياة وسلامة سكان الغوطة الشرقية، الذين يستخدمونهم كدروع بشرية للاختباء خلفها. يتضمن هدفهم مواصلة التفاوض على مزايا تكتيكية ولوجستية لأنفسهم. ولا يبدو أن ذلك يقلق، بصفة خاصة، الرعاة الأجانب لهذه المجموعات، الذين قد يكونوا قادرين على ممارسة ضغط حاسم عليها. ولكن لا، إنهم يفضلون الإبقاء على الوضع الراهن وتنظيم حملات مدوية تشوه صورة سورية وروسيا.

كما يجري تبديد الطاقة كذلك بتفتيت الجهود الدولية فيما يتعلق بالتوصل إلى تسوية في سورية. وبدلا من إعطاء الدعم الواجب لعملية أستانا للتهدئة ولمؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي، الذي أصبح يشكل دعما هاما للمفاوضات بين الأطراف السورية تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف، نرى جهودا يجري بذلها من خلف الكواليس مصممة لتقويض العمل الجاري من خلال تلك المنابر علنا. وعلاوة على ذلك، يجري إنشاء نوادي حصرية، من الأمثلة الصارخة عليها ما يسمى بالشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، والتي تقوض الأطر القائمة للتعاون الدولي في مجال عدم الانتشار. ونحن نعلم أنه يجري التحضير من أجل طرح غير رسمي لتلك المبادرة في جنيف. ونود أن نعيد تأكيد موقفنا في هذا الصدد، وهو أنه بالنظر إلى الوضع المحايد لمنظمات دولية محترمة مثل الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإنه لا ينبغي أن يُربَط ممثلو أماناتها العامة بمبادرات ضيقة كهذه، لا تحظى بدعم عالمي.

ويطرح العديدون الآن السؤال المنطقي المتمثل في كيفية التوصل إلى تخفيف التصعيد في الغوطة الشرقية والمناطق السورية الأخرى، التي تعاني مشاكل، في أقرب وقت ممكن. وقد أتى وفدا السويد والكويت بوصفتهما لهذا الأمر، بصفتهما مراقبين غير رسميين للبعد الإنساني للنزاع السوري في مجلس الأمن. ويقترح مشروع قرارهما – الذي أُعِد الآن رسميا للتصويت عليه، رغم أن معديه يعلمان تماما أنه لا يوجد اتفاق بشأنه – فكرة تبدو بسيطة، وهي تحقيق وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء سورية لمدة لا تقل عن ٣٠ يوما. ونحن نود حقا أن نعرف كيف سيمكن ضمان هذه الهدنة، غير أننا لم نجد أجوبة واضحة. والشيء المهم، كما يقولان، هو اتخاذ القرار، ويمكننا أن نتوصل إلى التفاصيل في وقت لاحق. فمسألة بتعقيد النزاع السوري لا تخضع لمثل هذا المنطق. لقد مررنا بهذا الموقف من قبل، بما في ذلك، مرة أخرى، في حالة شرق حلب.

فمن حيث المبدأ، سيكون وقف إطلاق النار أمرا بالغ الأهمية، وليس فقط لضمان إيصال المعونة الإنسانية. يتمثل التحدي في كيفية تحقيقه. ما نحتاج إليه هنا ليس قرارات من أجل القرارات، ولكن تدابير تتناسب مع الحقائق على الأرض. إننا نتكلم باستمرار عن كفالة أن يوافق مجلس الأمن على قرارات مجدية لا تنفصل عن الواقع أو تلبي مطالب شعبوية. يتعلق هذا الأمر بمصداقية الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة، المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، وفقا للميثاق، الذي كنا نناقش مقاصده ومبادئه بالأمس فقط. وإن كان بإمكاننا وقف العنف في مناطق الأزمات بإصدار القرارات، لكُنَّا نعيش بالفعل في عالم مختلف تماما.

فالأمر سيتطلب زمنا طويلا وعملا شاقا مع أطراف النزاع من أجل تحقيق استقرار في الحالة حتى يمكن للطرفين الجلوس إلى طاولة المفاوضات والتوصل إلى معايير لوقف إطلاق النار. لا يوجد سبيل آخر. وكذلك سيكون من المستحيل أن نكفل على الورق أن تتمكن القوافل الإنسانية، في غضون ٤٨ ساعة، أو أي فترة زمنية أخرى، من الانطلاق وأن يتم البدء في إجلاء طبي شامل. بالمناسبة، يتم حاليا وضع معايير محددة لتطبيع عدد من المسائل المعقدة في جنيف، بما في ذلك عن طريق استخدام إمكانات الفريق الدولي لدعم سورية. وهي تشمل مخيم الركبان للمشردين – حيث أعطى الوجود العسكري للولايات المتحدة، الذي يحتل المنطقة، أخيرا، حسب فهمنا، ضمانات خطية للأمم المتحدة – ومخيم اليرموك، حيث لا يزال هناك وجود لإرهابيي تنظيم الدولة، وجيبي الفوعة وكفريا.

وأود أن أعرف، في ذلك الصدد، ما إذا كان أصحاب مبادرة اليوم لا يفهمون حقا طابعها الطوباوي أم أن هناك هدفا آخر يجري تجهيزه لا علاقة له بالرغبة في مساعدة السوريين الذين يعانون. وللأسف، فإن قصة شرق حلب في عام ٢٠١٦، توحي بأن الاحتمال الثاني هو الصحيح، وأن الغرض هو بدء معركة من أجل تعزيز الضغط الدولي على السلطات السورية والتشهير بروسيا. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يحول التركيز من أهمية إحياء عملية جنيف في أسرع وقت ممكن على أساس الاتفاقات التي توصل إليها السوريون في سوتشي إلى اتهامات عشوائية ضد الحكومة السورية. فهل يُحَسِّن ذلك من فرص نجاح عملية جنيف؟

سأقولها ثانية للتأكد من أن الكل سيسمعها مرة أخرى. ستواصل روسيا بذل كل جهد ممكن لتحقيق السلام في سورية واستعادة الاستقرار في الشرق الأوسط. ونحن ندعو شركاءنا إلى القيام بنفس الشيء بروح من التعاون البناء، وبالتعاون مع الأمم المتحدة، بدلا من الاستمرار في إشاعة الالتباس وحشد الدعم للجهاديين وتمزيق المنطقة. ولكي يكون مشروع القرار هذا مجديا وواقعيا، أعد الوفد الروسي بعض التعديلات عليه سنعممها الآن على أعضاء المجلس.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الاتحاد الروسي على الدعوة إلى عقد جلسة بشأن الحالة المروعة في الغوطة الشرقية، والسيد مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية. سأدلي الآن ببعض الملاحظات الموجزة بالنيابة عن السويد والكويت.

لم يسبق أن كانت الحالة في الغوطة الشرقية المحاصرة، خلال سبع سنوات من الحرب، أسوأ مما هي عليه الآن. وأشكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطة أخرى تذكرنا بواقع مروع للمواطنين في الغوطة الشرقية وبمسؤوليات المجلس. قال الأمين العام، بالأمس في هذه القاعة، أن سكان الغوطة الشرقية الـ ٤٠٠ ٠٠٠ يعيشون في جحيم على الأرض.

وكان النداء الذي وجّهه إلينا جميعا في المجلس أن نشرع في العمل لوضع حد فوري لجميع الأنشطة القتالية في الغوطة الشرقية والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين، وتوفير العلاج لمئات الأشخاص المحتاجين الذين لا يستطيعون الحصول عليه، فضلا عن توفير العلاجٍ الناجع للمدنيين الآخرين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكّر جميع الأطراف، كما قال مارك لوكوك للتو، بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بحماية المدنيين والمستشفيات والمرافق الطبية الأخرى.

وقد طرح القائمان المشاركان على الصياغة، السويد والكويت، مشروع قرار يلبي النداءات المشروعة المستمرة من جانب الأمم المتحدة لأجل وقف الأعمال العدائية لمدة ٣٠ يوما لكي يتسنى إيصال المساعدات الإنسانية والإجلاء الطبي في حالات الطوارئ. ويدعو مشروع القرار الذي قدمناه أيضا إلى رفع الحصار المفروض على الغوطة الشرقية. وندعو جميع أعضاء المجلس إلى العمل معا لدعم مشروع القرار والإسراع باعتماده

حتى نتمكن من وقف الهجمات المتواصلة على الغوطة الشرقية وما وراءها، علاوة على تفادي حالة اليأس التي لا توصف.

ونحث – نحن السويد والكويت – الأطراف في اتفاق التهدئة في الغوطة الشرقية على الامتثال للاتفاق وتنفيذه. وندعو الجهات الضامنة لاتفاق أستانا – روسيا وإيران وتركيا – إلى بذل كل الجهود الممكنة وممارسة نفوذها للتأثير على الأطراف تحقيقا لتلك الغاية بغية تفادي الكارثة الإنسانية التي تبدو واضحة أمامنا.

وردا على سؤال زميلنا الروسي عن مشروع قرارنا، فإن قوافل الأمم المتحدة وأفرقة الإجلاء على استعداد للذهاب إلى هناك حسب الإجراءات الأمنية الموحدة. وإن مشروع القرار الذي نقدمه ليس اتفاق سلام شامل، ويرمي إلى الاتفاق على هدنة إنسانية تشتد الحاجة إليها لفترة أولية مدتها ٣٠ يوما. وهناك اتفاقات سارية لوقف إطلاق النار في المناطق التي اشتد فيها القتال مؤخرا، ويجب الامتثال لتلك الاتفاقات، وهناك آليات رصد قائمة ويمكن استخدامها. وفي رأيي أن دور المجلس يتمثل في ممارسة الضغط على أطراف النزاع لضمان امتثالها لوقف الأعمال العدائية المقترح، ويقع الامتثال على عاتق تلك الأطراف. وأعتقد أن بإمكاننا إحداث التغيير المطلوب وأننا قد اُختبرنا اليوم بالفعل، ليس بصفتنا سفراء يمثلون بلدانهم فحسب، بل اُختبرنا أيضا بوصفنا بشرا، وتلك هي مسؤولية جسيمة.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية دولة الكويت.

في البداية، أتقدم بالشكر للسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطته لنا اليوم. إن ما ذكره السيد لوكوك اليوم يتطابق مع ما ذكره السيد أنطونيو غوتيريش أمامنا صباح يوم أمس (انظر S/PV.8185) – من أن الغوطة الشرقية لا يمكنها الانتظار لأنها تعيش معاناة رهيبة وأن ٤٠٠٠٠ شخص يعيشون في جحيم على الأرض.

نؤيد كل ما ذكره سعادة الممثل الدائم للسويد، السفير أولوف سكوغ، بالنيابة عنا باعتبار السويد والكويت حاملي قلم الملف الإنساني في سورية. ومن المؤسف أن عدد القتلى قد بلغ منذ بداية هذا الشهر في الغوطة الشرقية ١٢٠٠ شخص من السكان المدنيين، والمجتمع الدولي صامت ولم يحرك ساكنا. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: إلى متى نبقى صامتين؟ وكم يجب أن يموت ويشرد من المدنيين أطفال ونساء وشيوخ حتى يبدأ المجتمع الدولي التحرك وبصوت واحد ويقول كفى، ويضع حدا لهذه المجازر والانتهاكات الخطيرة والجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؟ وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى النقاط التالية.

أولا، قامت كل من الكويت والسويد، واستجابة لمطالب الأمم المتحدة الواضحة فيما يتعلق بالوضع الإنساني في سورية، بالتقدم بمشروع قرار واضح وبسيط يطالب بوقف الأعمال القتالية في جميع المناطق السورية لمدة٣٠ يوما بهدف تمكين الأمم المتحدة وشركائها من إيصال المعونة الإنسانية والخدمات الإنسانية وتقديم خدمات الإجلاء الطبي للمرضى والمصابين وفقا لأحكام القانون الدولي، وإنهاء الحصار على المناطق السكنية.

ثانيا، إن تحرك دولة الكويت يأتي انطلاقا من واجبها القومي والديني تجاه إخواننا وأشقائنا في سورية، ومسؤولياتنا القانونية والإنسانية والأخلاقية لرفع المعاناة عنهم. وندعو في هذا الصدد، كافة الدول الأعضاء إلى دعم مشروع القرار والتصويت لصالحه، وأن نسمو على خلافاتنا السياسية بهدف حماية المدنيين.

ثالثا، إن عدم التصدي للمجازر الفظيعة التي ارتكبت وبشكل متكرر وعلى مدى سبع سنوات وبمختلف أنواع الأسلحة هو ما شجع على الاستمرار بها دون أي اكتراث في

ظل غياب المحاسبة وضمان عدم إفلات المسؤولين عن تلك الجرائم من العقاب.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

السيدة إكيلز – كوري (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته، وخاصة إشارته إلى الاستهداف المنظم للمدنيين في الغوطة الشرقية والخسائر البشرية التي تسببها للسكان هناك.

وبالأمس، طلب الممثل الدائم لروسيا عقد هذا الاجتماع بغرض ”التأكد من تمكن جميع الأطراف من الإدلاء بآرائها“. والرأي الذي أدلى به السيد لوكوك اليوم، كما قال الأمين العام وردده متكلمون آخرون، هو أن الحياة قد صارت جحيما على الأرض بالنسبة لسكان الغوطة الشرقية. وأود أيضا أن أتشاطر رؤية بعض الأشخاص في الغوطة الشرقية.

فبلال شاب يبلغ من العمر ٢٢ عاما وله زوجة حامل في شهرها الخامس. وهو يقول ”نحن في انتظار دورنا لنموت، وهذا هو الشيء الوحيد الذي يمكنني قوله“. وهناك عبد الله، عامل البناء وهو متزوج وأب لستة أطفال، يقول عبد الله:

> ”تسقط القنابل قرب بيتنا في كل مكان، وقضينا الأسبوع الماضي كله في حفر الأنقاض بأيدينا“.

ولنستمع إلى مالك، الطبيب الذي يعالج الجرحى:

> ”لقد امتلأت المستشفيات بالدماء. ونحن نفعل ما في وسعنا للمساعدة، إلا أن الحالة أصبحت لا تطاق“.

وليست هذه سوى بعض القصص المروعة التي لا حصر لها مما يرد إلينا من الغوطة الشرقية كل يوم. وتنتشر الصور ومقاطع الفيديو في كل مكان – حيث يصرخ الآباء ويحفرون الأنقاض للعثور على أطفالهم، ويعمل الأطباء بما وسعهم حيث لا تتوفر لهم أي معدات طبية في مستشفيات تحت الأرض لإنقاذ من يمكنهم إنقاذه. وليس هؤلاء إرهابيون يحملون إلى غرف الطوارئ المؤقتة هذه، بل إنهم مدنيون، أشخاص عاديون يتعرضون لهجوم وحشي من قبل نظام الأسد المصمم على هدم الغوطة الشرقية وتسويتها بالأرض دون أي اعتبار لحياة ٤٠٠٠٠٠ من الرجال والنساء والأطفال الذين يقيمون هناك.

وليس المرء بحاجة لإعمال خياله كي يعلم ما يخطط له نظام الأسد. فهو بالضبط ما شهدناه في حلب في عام ٢٠١٦ وحماه وحمص قبل ذلك. فنظام الأسد عازم على قصف أو قتل جميع معارضيه حتى يرضخوا له. ولذلك السبب، لم يسمح النظام – باستثناء حالتين لوصول شحنات معونة ضئيلة – بمرور أي قوافل طبية أو شحنات أغذية إلى الغوطة الشرقية منذ تشرين الثاني/نوفمبر، في حين استمرت الهجمات وعمليات القصف بلا هوادة. ويريد النظام الاستمرار في قصف وإطلاق الغازات السامة على سكان هذه المنطقة البالغ عددهم ٤٠٠٠٠٠ نسمة، ويعوّل نظام الأسد على روسيا للتأكد من عجز المجلس عن وقف معاناة أولئك السكان.

بالأمس، طلب ممثل روسيا من الأطراف تقديم آرائها، وقد طرح اليوم رأياً ينطوي على قدر كبير من التشكك. واستمع الحاضرون الآن أيضاً إلى المسؤول عن الإشراف على عمل الأمم المتحدة في المجال الإنساني وإلى أُناس، مثل بلال وعبد الله ومالك. إن النظام يشن اعتداء لا شفقة فيه، والمعاناة باتت شديدة للغاية. كما طلب الممثل الدائم لروسياً أن نتوصل إلى ”سبل للخروج من الحالة“. غير أنه يبدو عازماً على عرقلة أي جهد مفيد للقيام بذلك.

وما من أحد منا في المجلس بحاجة إلى النظر بعيداً، بحثاً عن مخرج. فبفضل الجهود الدؤوبة التي بذلها زملاؤنا من الكويت والسويد، أصبح المخرج جاهزا أمامنا. ولدينا مشروع قرار ينص على وقف لإطلاق النار لمدة ٣٠ يوماً للمساعدة على درء

الخطر عن سكان الغوطة الشرقية والسماح بوصول شحنات الأغذية والأدوية. وقد أمضينا، نحن جميعا الأعضاء الـ ١٥، الأسابيع الثلاثة الماضية في التفاوض على ذلك النص، محاولين العمل بصبر مع بعضنا بعضا، بما في ذلك الوفد الروسي. وظننا أننا خرجنا بنص متفق عليه. ولا توجد أي مفاجآت هنا. والولايات المتحدة مستعدة للتصويت على مشروع القرار – هنا والآن. وينبغي لنا جميعاً أن نكون جاهزين. وقد تشاورت السويد والكويت مع الجميع بشأن ذلك النص. وقامتا بدورهما. وليس هناك مبرر للتأخير. وحرفياً، عندما تنفضّ هذه الجلسة، يمكن للمجلس أن يتخذ أوضح خطوة ممكنة للمساعدة – وهي التصويت تأييداً لوقف إطلاق النار والتصويت تأييداً لإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية.

إن ما يحتاجه سكان الغوطة الشرقية ليس أمرا معقداً، وأنا لا أطلب منكم تصديق كلامنا دون تمحيص. فقد لخص رئيس وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سورية الوضع بأنه: ”جنون ويجب أن يتوقف“. وتساءل مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الأمير زيد، قائلاً:

> ”كم من القسوة يجب أن نرى حتى يتمكّن المجتمع الدولي من أن يتكلم بصوت واحد ليقول: كفى من مات من الأطفال وكفى ما تحطّم من أسر وكفى عنفاً، ويتخذ إجراءات متضافرة حازمة لوضع حدّ لحملة الإبادة الوحشية هذه؟“

ولم تتمكن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) من ملء صفحة. وكل ما قالته اليونيسف في بيان مؤرّق كان: ”لن تُنصف أي كلمات الأطفال الذين قُتلوا ولا أمهاتهم وآباءهم وأحباءهم.“ وقد أوضح الأمين العام رأيه أمس. فهو يؤيد وقف الأعمال العدائية لأن الغوطة الشرقية لا يمكنها الانتظار.

لقد طرح الممثل الدائم لروسيا أمس سؤالا عما ينبغي لنا أن نفعله حيال الغوطة الشرقية. وأجاب على سؤاله سكان الغوطة الشرقية ومسؤولو الأمم المتحدة وقادة المنظمات الإنسانية وتلك المعنية بحقوق الإنسان، بل إلى حد كبير مجمل أعضاء المجلس، قائلين: أوقفوا قصف الغوطة الشرقية واسمحوا بدخول المساعدة الطبية. وبقية أعضاء المجلس مستعدون للعمل. ونحث المجلس على المضي قدماً في مشروع القرار المتعلق بوقف إطلاق النار والمساعدة الإنسانية فوراً.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر روسيا على مبادرتها بعقد هذه الجلسة. وأود أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته الإعلامية.

في الآونة الأخيرة، حصل تصعيد في الحالة الأمنية في بعض أنحاء سورية، بما في ذلك العاصمة دمشق والغوطة الشرقية، مما تسبب في سقوط ضحايا من المدنيين، الأمر الذي لفت انتباه المجتمع الدولي على نطاق واسع. وتود الصين أن تعرب عن عميق تعاطفها مع الشعب السوري في معاناته. ونحن ندين جميع أعمال العنف التي تستهدف المدنيين والمرافق المدنية وتؤذي الأرواح البريئة. وما فتئت الصين تعتقد أنه لا يوجد حل عسكري للمسألة السورية؛ فهو لن يؤدي إلا إلى تفاقم معاناة الشعب السوري. والتوصل إلى تسوية سياسية هو المخرج الوحيد.

إن الحالة الراهنة الآن تقتضي أن يدعم المجتمع الدولي الأطراف السورية في استئناف الحوار والمفاوضات الجارية في إطار وساطة الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن وفي البحث عن حل مقبول من جميع الأطراف من خلال عملية سياسية يملك زمامها ويقودها السوريون. وتلك هي الطريقة الوحيدة للتخفيف بصورة جوهرية من الحالة الإنسانية في سورية وتخليص الشعب السوري من معاناته في وقت مبكر.

ولا تزال المنظمات الإرهابية تشن هجمات في سورية، مما أدى إلى وقوع إصابات كبيرة في صفوف المدنيين وأعاق جهود الإغاثة الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة. وينبغي للمجتمع

الدولي أن يعزز تعاونه في مكافحة الإرهاب وأن يعتمد معايير موحدة ويكافح بحزم جميع المنظمات الإرهابية التي أدرجها مجلس الأمن على أنها كذلك.

وفي إطار المسألة السورية، يرتبط الجانب الإنساني في البلد ارتباطاً وثيقاً بالحالة العامة في سورية، بالإضافة إلى العملية السياسية. والإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن بشأن المسألة الإنسانية في سورية ينبغي ألا تساعد فحسب في تخفيف الحالة الإنسانية العامة في البلد، بل أن تساعد أيضاً على تعزيز الزخم من أجل وقف إطلاق النار في سورية وأن تفضي، في السياق الأكبر، إلى إيجاد تسوية سياسية للمسألة. وتدعو الصين مجلس الأمن إلى أن يبقى متحداً بشأن مسألة سورية، وأن يتكلم بصوت واحد ويهيئ الظروف المواتية لتحقيق تقدم جوهري في العملية السياسية في سورية في وقت مبكر.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية المفيدة عن حالة سكان الغوطة الشرقية. لقد قال السيد لوكوك كل شيء – إن سيل النيران التي تنهمر بشكل عشوائي على الغوطة الشرقية يفوق بلا شفقة حدود الهول والمعاناة البشرية. ولا توجد كلمات لوصف ما يجري في الغوطة الشرقية فيما نحن نتكلم.

إن النظام لا يقصف شعبه وحسب. إنه يستهدف بمنهجية المستشفيات والهياكل الأساسية الحيوية للسكان، سعياً لتحقيق الهدف المشؤوم المتمثل في ضمان عدم نجاة الجرحى الذين لم يقضوا نحبهم أثناء القصف من الجراح التي أصيبوا بها. ويجب أن نؤكد على أن الهجمات على المستشفيات والعاملين في مجال الرعاية الصحية تشكل جرائم حرب، وأنه يجب محاسبة مرتكبيها.

والتقارير التي تلقيناها من المنظمات غير الحكومية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لا تطاق. فقد ضرب ٢٨ هجوما ٢٠ مستشفى في الغوطة الشرقية منذ كانون الثاني/يناير. وهناك أكثر من ٧٠٠ فرد بحاجة إلى الإجلاء الطبي العاجل. ويعيق نظام دمشق بشكل منهجي عمليات الإجلاء تلك، وهذا ما كان عليه الحال منذ عدة أشهر. إن النظام يحاصر أكثر من٤٠٠ ٠٠٠ شخص، بمن فيهم ١٣٠ ٠٠٠ من الأطفال، منذ شهور كجزء من حصار يذكرنا بالعصور الوسطى.

وينبغي ألا نخطئ: فالنظام السوري وحلفاؤه يلوحون بحربهم ضد المقاتلين الجهاديين، وهو الأمر الذي لا يجادل أحد في ضرورته، كمبرر لهجوم يرمي إلى أهداف مختلفة تماماً. إن نواياهم الحقيقية هي في الواقع إبادة أي معارضة وكسر معنويات المدنيين عبر ذبحهم بشكل عشوائي. وأضاف الهجوم على الغوطة الشرقية، الذي شهد في السنوات الأخيرة تسارعاً جامحاً – ولما يأتِ الأسوأ بعدُ دون شك – إلى أساليب ونتائج حلب جديدة. ولنتذكر أن تكثيف القصف على تلك المدينة سبق عملية إعادة غزو لها ومستويات لا مثيل لها من العنف لم تسعَ مطلقا إلى حماية المدنيين أو تستبعد استخدام الأسلحة الكيميائية. وسنكون يقظين بشكل خاص فيما يتعلّق بهذه المسألة الأخيرة.

وقد أدانت فرنسا بشدة أمس، من خلال الرئيس ماكرون، القصف العشوائي للمناطق السكنية والهياكل الأساسية المدنية. وطالبنا بالإرساء الفوري لوقف لإطلاق النار لتمكين عمليات الإجلاء الطبي ووصول المساعدات الإنسانية إلى الناس. كما تكلم الأمين العام بقوة على نفس المنوال. وكما ذكر وزير خارجية فرنسا، السيد جان – إيف لو دريان، في هذا الصباح، فإن أي تقاعس عن العمل سيكون مؤشرا للإدانة. ويجب علينا أن نتصرف بسرعة لأن لدى المجلس وسائل متاحة، إذا كانت هناك رغبة في ذلك.

واقترحت السويد والكويت، اللتين تُثني فرنسا على التزامهما، مشروع قرار يطالب بالوقف الفوري للأعمال العدائية

لتمكين العاملين في المجال الإنساني من إجلاء الجرحى والوصول إلى الناس.

لا يبدو لي أن مشروع القرار المعروض علينا حكم سياسي. إنه يتناول الضرورات الإنسانية، ومن هنا يجب أن يُقرب بيننا. وتبعا لذلك، لاحظنا أن روسيا تعتزم اقتراح تغييرات على مشروع القرار. وسوف ننظر في تلك التغييرات، ولكن من المهم جدا أن نعتمد مشروع القرار على جناح السرعة، ليتسنى وقف الأعمال القتالية فورا، إذ أن معالجة الحالة على أرض الواقع أمر في غاية الإلحاح.

إن وقف الأعمال القتالية ليس تنازلا. إنه الحد الأدنى من الاستجابة للمطالب المتكررة من الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية التي نقلها منذ أشهر أعضاء المجلس. وفيما بعد، يعود الأمر إلى مؤازري النظام لكفالة الاحترام الكامل والاستجابة لجميع الدعوات من أجل وصول المساعدة الإنسانية والإجلاء الطبي بموجب القانون الإنساني الدولي. ولا نتصور أن أي عضو في المجلس يمكن أن يعارض ذلك.

وفي الوقت نفسه، يجب علينا، وفرنسا مستعدة لذلك، مضاعفة جهودنا لتهيئة بيئة محايدة تتيح عملية سياسية ذات مصداقية وإجراء انتخابات في سورية. ومنذ بداية الأزمة السورية، ما فتئت فرنسا تروج باستمرار لأولوية التوصل إلى حل تفاوضي للحالة العسكرية وإيجاد حل سياسي يلبي تطلعات الشعب السوري، ويضمن إحلال السلام الدائم ووقف الإرهاب في مساراته. إن فرنسا لن تحيد عن خريطة الطريق التي اعتمدها المجتمع الدولي. لقد سبق أن قلنا، وسوف أقول ذلك مرة أخرى، أنه لا يمكن إنهاء معاناة الشعب السوري بطريقة موثوقة ودائمة إلا من خلال حل سياسي شامل برعاية الأمم المتحدة يمكن من الانتقال السياسي في إطار عملية جنيف والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

أود أن أختتم كلمتي بتحذير ومناشدة. إن الحالة في سورية لم ترجع فقط إلى أحلك ساعات الأزمة المأساوية، ولكن إذا لم نرد بقوة وفورا، يجب علينا ألا نخطئ في ذلك، سيكون القادم أسوأ. أما الأسوأ فهو التصعيد المستمر للأزمة الإنسانية التي تسحق الشعب، فأي مثال ذلك على الإنسانية وعلى نفس القيم التي تقوم عليها الأمم المتحدة. إن حملة أرضية واسع النطاق موجه ضد الغوطة الشرقية ربما تكون المرحلة القادمة المميتة. والأسوأ أيضا يتمثل في توسيع نطاق الصراع. نواجه اليوم مزيج من الظروف التي قد تؤدي إلى احتمال مواجهة إقليمية أو حتى دولية. ولا بد من أخذ هذا الخطر على محمل الجد.

باسم قيمنا ومصالحنا المشتركة، أناشد جميع أعضاء المجلس الانضمام إلينا والعمل معا. إننا مدينون بذلك للمدنيين الذين يموتون بالمئات في الجحيم الذي يستبد بالغوطة الشرقية. ونحن مدينون لأمن المنطقة والعالم، حيث لدينا مسؤولية جماعية عن الحماية. إننا مدينون للتمسك بمصداقية الأمم المتحدة التي هي تراثنا المشترك. فلنكن حذرين بألا تصبح المأساة السورية قبرا للأمم المتحدة.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيد لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطته الإعلامية اليوم بشأن الحالة المأساوية التي تواجه أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في الغوطة الشرقية وفي مدن أخرى.

سمعنا مع الجزع أنه يجري باستمرار في تلك المنطقة تجاهل المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. ويتجلى هذا في القصف المتواصل والوحشي يوميا الذي أسفر عن وقوع مئات الإصابات في صفوف المدنيين، والكثير منهم من النساء والأطفال. وبدلا من أن يتناقص القصف فقد تكثف على مدى عدة أيام وأسابيع، كما كان الحال فيما يتعلق بعدد الأشخاص الذين بأمس الحاجة إلى الرعاية الطبية العاجلة

والذين يموتون لأنه لا يمكن إجلاؤهم. نأسف أسفا عميقا لعدم تمكن وصول قوافل المساعدة الإنسانية إلى المناطق المحاصرة التي يصعب الوصول إليها، مثل الغوطة الشرقية، من بين مناطق أخرى. وعلى الرغم من النداءات المتكررة من الأمم المتحدة والعديد من البلدان، منها بيرو، لتيسير الوصول الفوري والآمن وغير المقيد للمساعدة الإنسانية إلى الغوطة الشرقية، وكذلك غيرها من المناطق السورية.

كل تلك الحقائق، التي تتسبب في نهاية المطاف في جحيم على الأرض وتذكيه، كما ذكر لنا وكيل الأمين العام من فوره، تستحق إدانتنا الشديدة. وعلينا أن نذكر جميع الأطراف، بما في ذلك السلطات السورية، بمسؤوليتها عن حماية السكان المدنيين. وقد قررت الأمم المتحدة مختلف الإجراءات التي يمكن اتخاذها للتخفيف من معاناة المدنيين في الغوطة الشرقية والمناطق المتضررة الأخرى. ونشدد على أهمية التنفيذ الفوري لوقف الأعمال القتالية لمدة ٣٠ يوما للتمكين من تقديم المعونة ووضع وتنفيذ خطة الإغاثة الإنسانية والأولويات الخمس التي ذكرها السيد لوكوك. وهذه التدابير لا غنى عنها وتمس الحاجة إليها بشدة، وتؤيدها بيرو تأييدا كاملا.

إن تنفيذ تلك التدابير سيتطلب إرادة سياسية حقيقية لعكس الاتجاه وتحويلها إلى حقيقة واقعة. وبناء على ذلك، نشكر السويد والكويت لما تبذلانه من جهود سخية للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع قرار لوقف الأعمال القتالية، ونأمل أن يتم اعتماده في أقرب وقت ممكن. من المهم للغاية أن يمارس أعضاء المجلس، ولا سيما من لديهم القدرة، نفوذهم على أرض الواقع، لكي يظهروا للعالم وحدتهم، وإحساسهم بالواجب والاستعداد لإبداء الرغبة في الحلول التوفيقية، أننا نرسل إشارة واضحة تعطي أولوية للبشر على المصالح الأخرى.

ويجب أن يكون المجلس قادرا على الارتقاء إلى مستوى الحدث والوفاء بالمسؤوليات الحساسة والهامة. ويمكن للجميع التعويل على التزام وفد بلدي بتنفيذ الإجراءات التي من شأنها التخفيف من المعاناة الإنسانية في الغوطة الشرقية وفي جميع أنحاء سورية.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر رئاسة المجلس على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة، ونشكر مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية الرصينة. سوف أتناول النقاط الثلاث التالية: أولا، تصاعد العنف في الغوطة الشرقية، وثانيا، القانون الإنساني الدولي، وثالثا، عمل مجلس الأمن.

أولا، فيما يتعلق بتصاعد العنف في الغوطة الشرقية، نجتمع في لحظة كرب شديد تكتنف الناس في الغوطة الشرقية وأماكن أخرى في سورية. لقد شهدنا تصاعدا في العنف الشديد في إدلب والغوطة الشرقية، وهو عنف بدأه النظام السوري وحلفاؤه قبل بضعة أسابيع. وقد تكثف بشدة على مدى الأيام القليلة الماضية، ولا يزال مستمرا من دون هوادة، كما بين بالتفصيل مارك لوكوك. ندين جميع الهجمات العشوائية الموجهة ضد المدنيين. لقد شهدت المجتمعات المحلية في الغوطة الشرقية أعنف قصف منذ بداية الحصار في ٢٠١٢. وتُطلق أيضا قذائف الهاون على دمشق. ليس لدى الأسر أي مكان آمن للاختباء فيه. فالنساء والأطفال يموتون. يوم الاثنين الماضي، أفادت الأمم المتحدة، بأنه خلال فترة لا تتجاوز ١٣ ساعة حدثت على الأقل، ٩٢ وفاة في صفوف المدنيين في الغوطة الشرقية، وبلغ الآن مجموع عدد القتلى منذ يوم الاثنين عند حوالي ٣٠٠ وفاة.

ما زلنا نتلقى تقارير عن شن هجمات على المستشفيات واستخدام الأسلحة الكيميائية من جديد، مما يؤدي إلى معاناة المدنيين معاناة غير إنسانية ويعاني معهم الذين يحاولون مساعدتهم. نشيد بالجهود الإنسانية التي يبذلها ذوو الخوذ البيض. وندين الهجمات الموجهة ضدهم. بينما يستمر القصف العشوائي للمناطق المأهولة بالمدنيين، يتعذر إيصال المعونة الإنسانية للناس في الغوطة الشرقية، بما في ذلك المساعدة الطبية،

وهي معونة تمس الحاجة إليها بشدة. وندين العنف المتواصل وأساليب الحصار البربرية. لقد رأينا تلك الأساليب من قبل. وإذا ما عدنا بالذاكرة إلى حلب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، لوجدنا السيناريو نفسه يحدث. لقد حولت هذه المدينة إلى جحيم لا يطاق، حيث سُجن المدنيون، ويستهدفون باستمرار من الجو ويجري حرمانهم من أي شكل من أشكال المعونة. ينبغي للمجلس ألا يقف مكتوف الأيدي ويشاهد تكرار هذه الأحداث في الغوطة الشرقية.

ثانيا، فيما يتعلق بتقويض القانون الإنساني الدولي، إننا إذ نشهد استخفافا بحياة الإنسان، يجب أن نسأل أنفسنا: ما الذي أصبح من المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجال القانون الإنساني الدولي؟

ويقوض عدم امتثال أطراف النزاع السوري لاتفاقيات جنيف القواعد المكرسة في تلك الاتفاقيات. كما إنه يقوض النظام الدولي القائم على القواعد. ولا يمكننا أن ندع ذلك يحدث. إن المذبحة في سورية يجب أن يتوقف. ويجب على المجلس أن يتخذ إجراءات حاسمة فعالة وذات مصداقية اليوم. فالعالم يراقب. وندعو جميع أطراف النزاع السوري، وبخاصة النظام السوري وحلفائه، إلى الكف عن استهداف المدنيين ووقف الهجمات على المستشفيات وتيسير الوصول الفوري للمنظمات الإنسانية لتقديم المساعدة المطلوبة بشدة.

ويقودني هذا إلى النقطة الثالثة، وهي الإجراءات التي اتخذها المجلس بشأن وقف الأعمال العدائية. إننا نشكر القائمين على الصياغة، الكويت والسويد، على تفاوضهما لصياغة مشروع قرار خلال الأسبوعين الماضيين، يعالج الحالة المزرية في سورية. ونشيد بالطريقة الحصيفة والشاملة للجميع التي نظمت بها السويد والكويت المفاوضات بشأن مشروع القرار. ونؤيد تماما النداء السويدي والكويتي لدعم نصهما.

ويتضمن مشروع القرار تدابير واضحة وقابلة للتنفيذ. ونحن نؤيد تماما الوقف الفوري للأعمال العدائية في سورية لتمكين قوافل المعونة من إيصال الأغذية والأدوية إلى جميع المحتاجين وللسماح بالإجلاء الطبي الآمن للمرضى والجرحى من ذوي الحالات الحرجة. ويجب أن يحدث ذلك في أقرب وقت ممكن. وتتحمل أطراف النزاع السوري وأولئك الذين لديهم نفوذ عليها مسؤولية كبيرة عن كفالة سلامة العمليات الإنسانية وضمان ألا يتم إجلاء المدنيين قسرا.

في الختام، يقول بعض أعضاء المجلس إنه لا يمكن تنفيذ مشروع القرار لأنه ليس واقعيا. ولكن إذا توفرت الإرادة السياسية الكافية لدى الأطراف المعنية في سورية، فإن وقف الأعمال العدائية يمكن أن يصبح واقعا، وهو واقع تمس الحاجة إليه بشدة. وقد أظهر المجلس قدرته على اتخاذ إجراءات فعالة عندما اتخذ القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ لتخفيف المعاناة في سورية عن طريق السماح بإيصال المعونة الإنسانية الحيوية عبر الحدود. فلنظهر مرة أخرى القدرة عل اتخاذ إجراءات فعالة. ولنثبت للعالم أنه يمكننا الاتفاق على إعطاء الأولوية لسلامة المدنيين في جميع أنحاء سورية.

إن المعاناة الإنسانية في سورية، ولا سيما في الغوطة، يجب أن تنتهي. ونحن بحاجة إلى وقف الأعمال العدائية الآن. وندعو الاتحاد الروسي بصفة خاصة إلى استخدام نفوذه وبذل قصارى جهده لتحقيق ذلك الهدف والسماح للمجلس بالتصرف على نحو فعال. فلنعتمد مشروع القرار الواقعي والواضح والمتوازن بصيغته الحالية كي ننهي العنف ونسمح بوصول المساعدات الإنسانية.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته. ونحن نقدر جهوده ونفهم التحديات التي يواجهها.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء التصعيد العسكري في الغوطة الشرقية وأثره المدمر على المدنيين. كما يساورنا قلق مماثل إزاء تصاعد الصراع في أنحاء أخرى من سورية. واستمرار ورود تقارير عن شن هجمات على المرافق الطبية، ما أسفر عن سقوط عدد من القتلى والجرحى المدنيين، أمر مقلق للغاية. ونشدد على الضرورة المطلقة لحماية المدنيين في الغوطة الشرقية والمناطق المتضررة الأخرى.

بيد، أننا ينبغي ألا نغفل عن حقيقة أن العاصمة دمشق تتعرض للقصف من الغوطة الشرقية – وهي إحدى وضواحيها. ومع ذلك، من المستحيل أن ننكر حقيقة أن المساعدات المنقذة للحياة يجب أن تصل إلى جميع السوريين المحتاجين إلى مساعدة عاجلة. وفي هذا الصدد، وبينما نرحب بتمكن القافلة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة من إيصال مساعدات منقذة للحياة إلى أكثر من ٧ ٠٠٠ شخص في ١٤ شباط/فبراير، فإننا نقر بأن ذلك غير كاف بوضوح نظرا لخطورة الحالة الإنسانية.

ومن أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية، ينبغي السماح للأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني بإيصال المساعدات الإنسانية على نحو آمن ودون عوائق، وتحسين قدرتهم على ذلك. وكما أشار الأمين العام في بيانه المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ومن خلال ندائه القوي بالأمس في هذه القاعة (انظر S/PV.8185)، فإن وقف الأعمال العدائية أمر مستصوب للتمكين من إيصال المعونة الإنسانية والإجلاء الطبي. ولا نرى أي مشكلة في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. وفي هذا الصدد، شارك أعضاء المجلس في مناقشات بناءة بشأن كيفية ضمان تنفيذ وقف الأعمال العدائية.

وبما أن الحالة على أرض الواقع تزداد تعقيدا، نفهم أن تنفيذ هدنة إنسانية لن يكون سهلا. ونحن نتفهم شواغل البعض في هذا الصدد. ولا نتجاهل احتمال أن تستغل العناصر الإرهابية تلك الأداة كوسيلة لتحقيق أهدافها. وسيتطلب الأمر توفر الإرادة السياسية والتعاون الملموس، بحسن نية، من قبل كل الأطراف السورية، فضلا عن جميع الدول التي لها تأثير على تلك الأطراف. وينبغي ألا ننسى أن الوضع في سورية أصبح معقدا للغاية وأن الحالة الإنسانية قد تأثرت. ونعرب عن بالغ القلق إزاء المسار الحالي.

وبينما تتابع فصول مأساة إنسانية أمام أعيننا، من المُنتظر أن يتخذ المجلس إجراءات جماعية مجدية، يمكن أن تساعد في إنقاذ الأرواح على أرض الواقع. ولهذا السبب، نؤكد مجددا أن المجلس ينبغي أن يقدم دعمه الموحد للعمل الإنساني للأمم المتحدة وشركائها. وليس أمامنا سوى العمل معا، إذا أردنا أن يبعث المجلس برسالة قوية وموحدة، يمكن أن تساعد في تيسير العمل الإنساني للأمم المتحدة والذي تمس الحاجة إليه لتخفيف المعاناة المستمرة للسوريين. وفي هذا الصدد، فإن مشروع القرار الإنساني ربما يوفر لنا فرصة جيدة لإظهار عزمنا على اتخاذ إجراءات ملموسة. وقد لا يكون النص مثاليا، ولكننا نعتقد أنه يمهد السبيل أمام جميع الأطراف لتنسيق جهودها الحالية لوقف الأعمال العدائية من أجل المدنيين الذين يعيشون وضعا صعبا للغاية.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر القائمين على الصياغة، الكويت والسويد، على عملهما بلا كلل من أجل التوصل إلى نتيجة تحظى بتوافق الآراء. ونأمل أن يواصل الوفدان جهودهما الجديرة بكل تقدير حتى اللحظة الأخيرة لمعالجة شواغل جميع الوفود، وهي شواغل حقيقية ومشروعة.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن تصاعد العنف في الغوطة الشرقية وفي أنحاء أخرى من سورية ينبغي أن يعزز أهمية وإلحاح الحاجة إلى إيجاد حل سياسي شامل والذي من دونه، ستستمر معاناة السوريين بلا هوادة.

السيدة فرونيكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد مارك لوكوك على إحاطته.

كما أكد وزير خارجية بلدنا، السيد ياتسيك تشابوتوفيتش بالأمس فيما يتعلق بالغوطة الشرقية، ليس هناك مبرر للهجمات العشوائية على المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال، أو على الهياكل الأساسية المدنية، مثل المرافق الصحية. ويجب أن تتوقف هذه الهجمات على الفور ويجب على جميع أطراف النزاع أن تمتثل امتثالا صارما لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ونود أن نشدد على أنه ينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن تستخدم نفوذها من أجل تحسين الأوضاع على أرض الواقع على الفور.

ومرة أخرى، فإننا ندعو بإلحاح إلى وقف الأعمال العدائية في سورية برمتها. فالهجمات على الأهداف المدنية، بما في ذلك المرافق الطبية، يجب أن تتوقف الآن بغية التخفيف من معاناة الشعب السوري الشديدة وغير معقولة. وعليه، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى التخفيف من معاناة المدنيين، بمن فيهم الأطفال، من خلال تيسير إمكانية وصولهم على وجه الاستعجال إلى المساعدات الإنسانية بحرية وبصورة آمنة.

وفيما يتعلق بمناطق تخفيف التوتر، التي تشمل الغوطة الشرقية، أود أن أذكر بأنها تهدف إلى ضمان وقف إطلاق النار وتيسير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي. وفي ضوء هذه الحقيقة، أدعو جميع الأطراف المشاركة إلى احترام التزاماتها المتعلقة بوقف إطلاق النار. كما أدعو الدول الأعضاء في مجلس الأمن إلى استخدام نفوذها على الأطراف من أجل تنفيذ الالتزامات السابقة ذات الصلة، وتهيئة الظروف اللازمة للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار.

وفي الختام، أود أن أشدد على أهمية الحفاظ على وحدة المجلس بشأن مسألة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وينبغي لنا أن نجد طريقة مقبولة على نحو متبادل للإعراب عن موقف واضح من مجلس الأمن في هذا الصدد. وبناء على ذلك، فإن بولندا تود أن تؤكد مجددا دعمها للعمل الذي تقوم به السويد والكويت بصفتهما قائمين بصياغة مشروع القرار الإنساني المتعلق بسورية. والآن أكثر من أي وقت مضى، نحتاج إلى بذل كل جهد ممكن من أجل اعتماد مشروع القرار في أقرب وقت ممكن. ومن مسؤولية المجلس ألا يفشل بغية وقف المأساة الإنسانية الجارية في الغوطة الشرقية.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته الإعلامية المفصلة والواضحة اليوم. لقد كان من المؤثر جدا أن نسمع من خلاله أصوات سكان الغوطة الشرقية.

وقد دعت روسيا إلى هذه الجلسة اليوم لتمكيننا من عرض فهمنا للحالة في عين المكان والتوصل إلى سبل للخروج من هذه الحالة. وقد سمعنا بوضوح شديد من وكيل الأمين العام لوكوك اليوم ومن الأمين العام أمس بشأن الحالة في الميدان (انظر S/PV.8185). وهذا جحيم على الأرض؛ فحجم المعاناة البشرية والدمار لا يطاق. إن معاناة الشعب السوري، ولئن كانت في المقام الأول مسؤولية النظام السوري، تجلب العار علينا جميعا في مجلس الأمن.

فلنكن واضحين جدا إزاء السبب الرئيسي لهذه الجحيم على الأرض. إنه نتيجة مباشرة لتصعيد النظام السوري لقصفه الجوي للمناطق المدنية، باستخدام القنابل العنقودية والأسلحة الكيميائية، وقيامه على نحو منهجي بقتل المئات من مواطنيه المدنيين. وكما قال آخرون في هذه القاعة اليوم، إن هذه انتهاكات للقانون الإنساني الدولي وجرائم حرب. وستقوم المملكة المتحدة بحملة لا هوادة فيها بغية ضمان المساءلة والعدالة فيما يتعلق بهذه الجرائم، باستخدام جميع الآليات المتاحة لنا.

ونحن مدينون لأبناء شعب الغوطة الشرقية لإبراز الدمار التام الذي يواجهونه، ثم اتخاذ تدابير لوقفه بعد ذلك. ووفقا للجمعية الطبية السورية الأمريكية، في الساعات ال ٤٨ الأولى من هذا الأسبوع، قُتل ٢٥٠ مدنيا وأصيب ٤٦٠ بجروح.

والذين نجو من هذه الهجمات استهدفهم النظام مرة أخرى بينما كانوا يحاولون الحصول على المساعدة لمصابيهم. ووقع ٢٢ هجوما منفصلا على ٢٠ من المستشفيات المختلفة خلال ثلاثة أيام منذ يوم الاثنين. ونشيد بالعمل الرائع الذي قام به الأطباء الشجعان في الميدان، الذين يخاطرون بحياتهم لإنقاذ الآخرين. وعلى غرار هولندا، فإننا نحيي الأبطال ذوي الخوذ البيض الذين أظهروا قدرا مدهشا من الشجاعة والبسالة والصمود لإنقاذ أرواح الآلاف من السوريين من جميع الأطراف في هذا النزاع.

ومنذ بداية النزاع، ونظام الأسد يروج لأسطورة أن جميع معارضي الأسد إرهابيون. ومن الواضح أن الأمر ليس كذلك. فسكان الغوطة الشرقية ليسوا إرهابيين. وليس لجبهة النصرة سوى وجود محدود في الغوطة الشرقية؛ وعدد مقاتليها يقل عن ربع ١ في المائة من سكان تلك المنطقة. وما من شيء يمكن أن يبرر القصف الوحشي الذي شهدناه في الأيام الأخيرة أو عرقلة المعونة الإنسانية أو الحرمان من الإجلاء الطبي. وندين أيضا القصف بقذائف الهاون من الغوطة الشرقية للمناطق المدنية في دمشق والهجمات على السفارة الروسية في تلك المدينة.

لقد فشل مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤولياته في سورية. ونحن جميعا نعرف سبب ذلك، ولكننا اتفقنا جميعا على أنه لا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري للصراع – بل سياسي فقط. إن أعمال نظام الأسد في الأسابيع الأخيرة والتصعيد العسكري في منطقة تكفلها روسيا وإيران باعتبارها منطقة لتخفيف التوتر تظهر استخفاف النظام على نحو سافر بكل عضو من أعضاء مجلس الأمن وبقراراتنا. ولذلك، من الحيوي لنا أن نبعث برسالة واضحة وموحدة ردا على ذلك.

وتسوية الحالة ليست صعبة. نحن بحاجة إلى تحقيق وقف فوري للأعمال العدائية، بما في ذلك الوقف الفوري للقصف الجوي للغوطة الشرقية. ولو التزم الجميع في هذه القاعة على نحو لا لبس فيه بهذا الإجراء اليوم، فسيكون له أثر في الميدان. ويمكن أن ينقذ حياة الآلاف من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء الذين يقتلون بينما نتكلم هنا في هذه القاعة اليوم. ولذلك، فإننا نرحب بمشروع القرار الذي طرحتم، سيدي الرئيس، إلى جانب وفد السويد، مسودته بالحبر الأزرق، ونتطلع إلى التصويت عليه في وقت لاحق اليوم.

وفي الختام، لقد ناقشنا أمس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي صاغها أسلافنا باسم شعوب العالم للمساعدة لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب (انظر S/PV.8185). ومن الواضح أننا فشلنا بصورة مؤسفة في تحقيق هذا الهدف. فشلنا في إنقاذ أبناء شعب الغوطة الشرقية. ولكن، فلنقم بعكس مسار هذا الاتجاه اليوم. ولنعتمد مشروع القرار ونتخذ الإجراءات الملموسة اللازمة لتخفيف المعاناة في منطقة الموت والدمار هاته.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): تشكر غينيا الاستوائية الاتحاد الروسي على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن، وتأمل أن تسهم في اعتماد قرار يروم التخفيف من المعاناة الشديدة والخسائر المؤسفة في الأرواح في الغوطة الشرقية وأنحاء أخرى من سورية. ونشكر ممثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، السيد مارك لوكوك، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

وترى جمهورية غينيا الاستوائية أن تغير الحالة الإنسانية في الغوطة الشرقية يتطلب اتخاذ إجراء عاجل للتخفيف من الحالة الراهنة الخطيرة لأشد فئات السكان المدنيين ضعفا. ففي الأيام الأخيرة، ازداد بشكل كبير عدد الضحايا والأضرار المادية التي تعرضت لها الهياكل الأساسية، ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات عاجلة بغية وقف الخسائر المستمرة في الأرواح، ومعظمها من الأطفال والنساء.

ونكرر النداء الذي وجهه وفد غينيا الاستوائية في ١٤ شباط/فبراير إلى أطراف النزاع للسماح بوصول المعونة الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها (انظر S/PV.8181). ولا بد

من وقف الأعمال العدائية لضمان الوصول الآمن لأفرقة الإغاثة، وتوزيع المعونة الإنسانية، وإجلاء الجرحى والمرضى. وغينيا الاستوائية تدعو جميع أطراف النزاع إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لوقف الأعمال العدائية.

إن الحوار الصريح والمباشر والشامل للجميع هو السبيل العملي الوحيد للخروج من الأزمة السورية. ويجب على المجلس أن يضاعف جهوده لإقناع المعارضين بالعودة إلى طاولة المفاوضات. وفي هذا الصدد، يظل القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) أداة صالحة. وعلمنا التاريخ الحديث لهذا النزاع أنه يمكن أن يكون له آثار مدمرة على المنطقة بأسرها. إن التوصل إلى حل حاسم ومستدام للنزاع يصبّ في مصلحة جميع بلدان العالم.

تناشد جمهورية غينيا الاستوائية جميع أطراف النزاع، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، إعلان وقف لإطلاق النار فورا على أن تحترَمه وتضمنه جميع الأطراف كي يتسنى إجلاء المدنيين وتقديم الرعاية الطبية وتوفير مياه الشرب والأغذية التي ستنقذ المئات من الأرواح البشرية. وإذ نناقش هذه المسألة هنا في القاعة، فإن سكان الغوطة الشرقية وأماكن أخرى في سورية على وشك أن يلقوا حتفهم. يجب أن ننظر في أي اقتراح من المقرر تقديمه من المنظور الإنساني، آخذين في الاعتبار معاناة سكان الغوطة الشرقية وسورية.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يشكر بلدي يشكر وفد روسيا على الطلب إلى الرئاسة عقد هذه الجلسة، لأنني أرى أنه من المهم للغاية تبادل الآراء بشأن ما يجري في سورية. كما أعرب عن امتناني للسيد مارك لوكوك على إحاطة الإعلامية التي قدمها.

تكرر بوليفيا تأكيدها الإعراب عن أسفها لأن الأزمة في سورية أسفرت حتى الآن عن فقدان الكثير من الأرواح وإلحاق دمار كبير جدا. وحسب ما أفاد مكتب السيد لوكوك فإن أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص قد قضوا منذ بداية النزاع، و١٣,١ مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، و ٢,٩ مليون شخص منهم أما محاصرون أو يصعب الوصول إليهم، و٦,٩ ملايين شخص تم تشريدهم داخليا. ويؤسفنا أن الأحداث التي وقعت مؤخرا قد أدت إلى زيادة عدد الذين يموتون يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. ندعو إلى بدء عمليات إزالة الألغام وتقديم المساعدة الإنسانية في أقرب موعد ممكن – مثل مدينة الرقة – بغية تيسير العودة الآمنة والكريمة للأسر التي شُرِّدَت نتيجة للنزاع.

يؤسفنا أيضا أن الأحداث التي وقعت مؤخرا في سورية كانت مرة أخرى بمثابة تأكيد على الحاجة الملحة إلى تنشيط عملية جنيف السياسية، مع تعزيز النتائج الملموسة التي تحققت في سوتشي، وأستانا بالتشاور، بطبيعة الحال، مع جميع الأطراف المعنية. ونكرر ما قاله عدد من زملائنا خلال هذه الجلسة: لا يوجد حل عسكري للحالة في سورية، الحل الوحيد هو حل سياسي.

كما أننا نكرر مجددا عظيم امتناننا لموظفي وكالات وأفرقة المساعدة الإنسانية على العمل الذي يقومون به على أرض الواقع. ونطالب أن تمتثل جميع الأطراف المعنية لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ونؤكد مجددا على وجوب أن تحترم الأطراف المعنية اتفاقات أستانا ومناطق تخفيف التوتر وكذلك أن تتفادى شن أي هجمات على المؤسسات المدنية، مثل المناطق السكنية والمدارس والمستشفيات، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني، لضمان حماية المدنيين وإمكانية وصول المنظمات الإنسانية بدون عوائق من أجل تقديم المساعدة التي تمس الحاجة إليها.

أفهم أننا جميعا نتفق مع تلك المبادئ، لأنها هي المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني. لقد تكلم كل واحد منا مرارا عن التزامات مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة،

بما في ذلك أعلى مستويات المسؤولية في مجال صون السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، فإن وفد بلدي لا يتفق مع المعايير المزدوجة التي يجري تطبيقها على أي مسألة، ناهيك عن المسائل الإنسانية. ويجب ألا نقحم مجلس الأمن باستخدامه كأداة لجدول أعمال مختلف. ولا ينبغي لنا، كما قلنا أيضا مرات عديدة، أن نسمح بأن يغدو المجلس مجرد قاعة حيث نردد مرارا مناطق الحرب المعروفة جدا.

وفي معرض الإشارة إلى المعايير المزدوجة، سوف امتنع عن الإشارة إلى الحالة الإنسانية في أماكن أخرى من جميع أنحاء العالم. وسأقتصر فقط على سورية. يشعر وفد بلدي بالدهشة، ولا يفهم الكيفية التي لم يستطع بها مجلس الأمن حتى الإعراب عن رأيه بشأن الهجمات الإرهابية على السفارة الروسية في دمشق، أحد أعضاء مجلس الأمن. وقد عددنا ست من هذه الهجمات في الأسبوعين الماضيين، وأعقبها صمت من جانب المجلس. وينبغي لذلك أن يوجه اهتمامنا إلى المعايير المزدوجة.

وأكرر أننا نرفض تماما تسييس أي مسألة إنسانية. نحن نعلم أن الحالة في سورية ملحةٌ. وعلينا أن نفكر بعناية شديدة الكيفية التي يمكننا بها معالجة كل حالة من هذه الحالات، نظرا للسمات الخاصة بكل منها.

فيما يتعلق بمشروع القرار الذي عمم لنظر المجلس، أولا وقبل كل شيء، يود وفد بلدي أن يعرب عن خالص امتنانه للجهود التي بذلها وفدا السويد والكويت. لقد رأيناهما يعملان بتفان كبير، ويتشاوران مع مختلف الوفود في إطار ما هو عملية معقدة بطبيعة الحال. هذا هو طابع المفاوضات. ونأمل أن تثمر الدعوات المختلفة الموجهة للمجلس كي يتخذ إجراء. ومع ذلك، أعتقد أنه يتعين علينا أن ندرك أن طرح مشروع قرار للتصويت، كما دعت إليه عدة وفود اليوم، ونحن نعلم أنه لن يعتمده المجلس يبيّن أن الهدف ليس ذا طابع إنساني، بل سياسي. إن طرح مشروع قرار للتصويت مع العلم أنه لن يتم اعتماده يعني أن الهدف ليس لتخفيف وطأة الحالة الإنسانية بل حشد بضعة عناوين رئيسية في وسائط الإعلام. ولهذا السبب نقول إنه ينبغي لنا تفادي جعل المجلس أداة لتحقيق أغراض سياسية.

ونرحب ترحيبا حارا بحقيقة أن الوفد الروسي طرح صيغة لتمكيننا من مواصلة إجراء المفاوضات، وهو أمر لا غنى عنه. وأتفق مع ما قاله زميلي سفير السويد، أي أنه يجري إخضاع المجلس لاختبار في تخفيف الحالة الإنسانية في سورية. إن المجلس يجري إخضاعه حقا لاختبار، وهذا الاختبار هو تحقيق الوحدة في المجلس. وإذا لم نفعل ذلك، فإن الجلسة التي سيطرح فيها مشروع القرار للتصويت ستسجل في التاريخ بوصفها مجرد بضع عناوين. ولكنها ستكون سدى، ولن تخفف بأي حال من الأحوال من حدة الوضع الإنساني في سورية.

لذلك فإنني أوجه دعوة أخوية لزملائي أعضاء مجلس الأمن – ولا سيما الأخوين العزيزين سفيرا السويد والكويت – أن نفعل كل ما في وسعنا لنبعث برسالة مفادها أن هناك تغييرا في الاتجاه فيما يتعلق بما دأب المجلس على القيام به مرارا وتكرارا خلال الأشهر الماضية، وأن نبيّن أننا سنتمكن بوحدتنا، بطريقة ما، من تلبية توقعات بقية الدول الأعضاء والوفاء بالمسؤوليات التي ينيطها بنا الميثاق.

السيد تانو – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر الاتحاد الروسي على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة.

كما أود أن أشكر السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على إحاطته المفيدة بشأن آخر التطورات في الحالة الإنسانية في سورية، التي وصلت إلى مرحلة حرجة.

لا تزال كوت ديفوار يساورها قلق بالغ من استمرار تدهور الحالة الإنسانية، الذي يعزى إلى حد كبير إلى تصاعد حدة

القتال في الميدان، ولا سيما في الغوطة الشرقية حيث يؤسفني أن أقول إنه منذ يوم الاثنين قتل ٤٠ مدنيا وأصيب أكثر من ١٥٠ وتعرض العديد من المستشفيات والمدارس للتدمير. وفي مواجهة هذا التصعيد الشديد للأعمال القتالية، يود وفد بلدي، في أعقاب النداء الذي وجهه أمس في هذه القاعة الأمين العام أنطونيو غوتيريش (انظر S/PV.8185)، أن يناشد الأطراف المعنية التحلي بالمسؤولية لإنهاء مأساة الغوطة الشرقية. ويحثها على ممارسة ضبط النفس بغية التوصل إلى وقف فوري للأعمال القتالية لتمكين استئناف إيصال المعونة الإنسانية، بما في ذلك عمليات الإجلاء الطبي، للتخفيف من معاناة السكان السوريين.

وتكرر كوت ديفوار الإعراب عن موقفها المبدئي واقتناعها بأن الاستجابة للأزمة في سورية لا يمكن أن تكون عسكرية. بل على العكس، ينبغي السعي إليها من خلال حوار شامل وعملية سياسية، على النحو المنصوص عليه في خريطة الطريق التي حددها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

أخيرا، وفي ضوء الحالة الإنسانية المأساوية في الغوطة الشرقية – التي وصفها السيد لوكوك بصورة حزينة – فإن كوت ديفوار تؤيد مشروع القرار الذي اقترحه وفدا الكويت والسويد، والذي يدعو إلى وقف الأعمال القتالية لمدة ٣٠ يوما بغية إتاحة الوصول الفوري للمساعدات الإنسانية إلى السكان المحاصرين في المنطقة. يجب على المجلس أن يضع جانبا كل الحسابات السياسية وغيرها مما يصرف الانتباه ويضطلع بالمهمة المستحقة المتمثلة في إنقاذ سكان الغوطة الشرقية وغيرها من المناطق السورية، من الجحيم الذي يعيشون فيه.

السيد تيمينوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر وفد الاتحاد الروسي على مبادرته بعقد هذه الجلسة المفتوحة بشأن المسألة الإنسانية الحرجة جدا في سورية، وأن أشكر مارك لوكوك على ما قدمه من آخر المعلومات.

وشأننا شأن الآخرين، نعرب عن قلقنا البالغ إزاء استمرار خطورة الوضع الإنساني المؤلم في سورية، بما في ذلك في الغوطة الشرقية وإدلب وشمال محافظة حماة والركبان والرقة. وتحث كازاخستان جميع الأطراف داخل وخارج البلد على الحيلولة دون المزيد من العنف وتمكين المنظمات الإنسانية من الوصول ومساعدة المحتاجين. منذ أوائل شباط/فبراير، في ظل الهجوم العسكري على الغوطة الشرقية، سقط أكثر من ١٢٠٠ من الضحايا المدنيين.

إننا حقا بحاجة إلى وقف الأعمال القتالية وجميع العمليات العسكرية في جميع أنحاء سورية للتمكين من إيصال المعونة الإنسانية والخدمات والإجلاء الطبي للمرضى ممن هم في حالة خطيرة والجرحى، وفقا للقانون الدولي. وترى كازاخستان أنه من الأهمية البالغة لمجلس الأمن اتخاذ قرار فعال وقابل للتطبيق بشأن وقف للأعمال القتالية في سورية، وهو مشروع قيد نظر أعضاء المجلس الآن. وتدعو كازاخستان جميع الأطراف إلى التوصل لتوافق في الآراء وتوحيد جهودها لتنفيذ تعليق فوري لكل أنشطة الحرب في الغوطة الشرقية وغيرها من المناطق السورية، بما يتيح وصول المعونة الإنسانية إلى جميع المحتاجين، فضلا عن إجلاء جميع المرضى الذين يحتاجون إلى العلاج العاجل الذي لا يمكن توفيره هناك.

ويؤيد وفد بلدي الطلبات الخمسة التي حددها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في ١١ كانون الثاني/يناير أثناء بعثته إلى سورية، ويدعو جميع الأطراف إلى تيسير تنفيذ هذه الطلبات الخمسة وغيرها، على النحو المحدد في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بغية كفالة تقديم وتحسين المساعدة الإنسانية القائمة على المبادئ والمستمرة إلى سورية في عام ٢٠١٨. وفي هذا السياق، نتطلع إلى اجتماع وزراء خارجية البلدان الضامنة لعملية أستانا – وهي، الاتحاد الروسي وتركيا وإيران – الذين يعتزمون التجمع في أستانا في آذار/مارس لمناقشة جميع المسائل

المتصلة بالتطورات الأخيرة في الميدان. ويجري حاليا تحديد موعد الاجتماع وجدول الأعمال. وفي هذا الصدد، فإن الجولة المقبلة من عملية أستانا ذاتها، من المقرر أن تعقد بعد اجتماع وزراء الخارجية الآنف الذكر.

أخيرا، رحبت كازاخستان في ٤ أيار/مايو باعتماد مذكرة إنشاء مناطق تهدئة في الجمهورية العربية السورية. فقد قللت الأعمال القتالية بين الأطراف المتنازعة. بيد أن اتفاقات وقف إطلاق النار في هذه المناطق تنتهك حاليا. نحن نعلق أهمية قصوى على امتثال أطراف النزاع لاتفاقات وقف إطلاق النار وإنفاذها من قبل الدول الضامنة. وبالمثل، ينبغي ألا تظل كل الاتفاقات المبرمة في أستانا حبرا على ورق، بل يجب الامتثال لها امتثالا صارما.

الرئيس: قبل أن أعطي الكلمة لسعادة ممثل الجمهورية العربية السورية، أود أن أناشد وأشجع زميلي ممثل سورية على أن يقصر بيانه على خمس دقائق وفقا لما تم الاتفاق عليه في مذكرة مجلس الأمن S/2017/507. وأعطيه الآن الكلمة.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): وفد بلدي لم يكن على علم بهذا القرار الذي تم اتخاذه من قبلكم، سيدي الرئيس، والقاضي بتحديد مدة كلمتي بخمس دقائق. وبالتالي أنا أحتج على هذا الإجراء، وأحتفظ لنفسي بالحق في التعبير عن وجهة نظر بلدي في هذه الجلسة الهامة المخصصة أساسا للوضع في بلدي.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا لا نفهم، سيدي، سبب اقتراحكم قصر مدة بيان ممثل الجمهورية العربية السورية بشأن المسألة الهامة قيد المناقشة على خمس دقائق. إن بلده معني مباشرة وتحدث فيه كل الأمور قيد المناقشة. ويجب أن نتيح الفرصة لممثل سورية للتكلم كامل المدة المطلوبة للإدلاء ببيانه. لا أعتقد أننا بحاجة إلى فرض أي حدود مصطنعة على بيانه.

الرئيس: أنا لم أتخذ قرارا. إنني ناشدت وشجعت ممثل سورية على الالتزام بما تم الاتفاق عليه في مذكرة المجلس S/2017/507، هذا ما قلته، ثم أعطيته الكلمة، وهذا الأمر متفق عليه وموجود في المذكرة.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أعيد التأكيد على أننا لسنا على دراية بهذه المذكرة S/2017/507. وأرى أن هذا الإجراء مجحف ويكشف الكثير من الأمور التي سأحاول أن أتحدث عنها في بياني. وأرجو أن يتسع صدر الجميع لسماع ما لدي من بيان باسم حكومة بلدي. ما سأقوله ليس شخصيا، السيد الرئيس، كما تكلم الجميع باسم حكومات بلدانهم، أنا أيضا هنا أتكلم باسم حكومة بلدي. وأدعوكم جميعا إلى الاستماع بعناية.

السيد الرئيس، في هذه اللحظة التي أتحدث فيها إليكم تنهمر المئات من قذائف الهاون والصواريخ على العاصمة دمشق في هذه اللحظة، وقد سقط حتى الآن ٣٧ جريحا، بينهم ستة أطفال، وارتقى عدد من الشهداء بفعل القصف بينهم طفلان. وهذا الكلام ليس مفاجئا لأننا، كما تذكرون، في كل مرة كان مجلس الأمن يجتمع لمناقشة الشأن السوري، كان يجب أن تحدث مجزرة هنا وتفجير انتحاري هناك، وقتل للمدنيين في بعض المدن السورية. وقد تجاوزت هذه المجازر العشرات، لا بل أقول المئات على مدى السبع سنوات. وهذا الكلام يبدو أنه لم يصل إلى رادار السيد لوكوك، كما تصل إليه الرسائل الواردة ممن أسماهم عمالا إنسانيين في الغوطة على دراية بالقانون الإنساني الدولي. لكن السيد لوكوك لم تصله وجهة النظر السورية والتي عبرنا عنها بمئات الرسائل إليه وإليكم.

إن كل من استخدم كلمة نظام في هذه الجلسة بحق بلادي، تسقط عنه صفة الموضوعية والحيادية، ويكشف ضلوع بلاده في ما يجري في بلادي من أزمة إرهابية. ونشكر الوفد الدائم للاتحاد الروسي على طلب عقد هذه الجلسة العلنية لإتاحة الفرصة لنا لنعرض من جديد حقيقة ما يعانيه مواطنونا المدنيون نتيجة ممارسات المجموعات الإرهابية المسلحة، عفوا، أقصد المعارضة المسلحة المعتدلة، التي دأبت خلال السنوات السبع الماضية على نشر الموت والخراب والدمار أينما حلت، وعلى اتخاذ المدنيين في مناطق وجودها دروعا بشرية، وعلى استباحة المستشفيات والمدارس وتحويلها إلى مراكز عسكرية، وإمطار الأحياء السكنية الآهلة بالقذائف والصواريخ العشوائية. وكل ذلك طبعا، شكل من أشكال المقاومة كما وصفه زميلي ممثل فرنسا الدائم قبل أن يغادر هذه القاعة، حيث وصف الإرهابيين الذين يمطرون دمشق بالقذائف بأنهم مقاومة، يحاول النظام السوري قمعهم كما قال.

ويكتسي عقد هذه الجلسة أهمية خاصة بعد أن انتقلت أطراف، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وما يسمى التحالف الدولي، من مرحلة العدوان بالوكالة عبر دعم الإرهاب إلى مرحلة العدوان المباشر بالأصالة. فكلما فشل الإرهابيون الذين جندتهم من زوايا الأرض الأربع وسمتهم بالجهاديين، ثم أرسلتهم إلى سورية، كلما كانت هذه الأطراف حاضرة عسكريا وسياسيا وإعلاميا وأمميا للتدخل، وتسعى لتحقيق ما فشل وكلاؤهم الإرهابيون في تحقيقه.

لنكن واضحين، طالما أن الغطاء قد انكشف اليوم، فالبعض في هذا المجلس، وأعني تحديدا الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، يريد أن يسلب الحكومة السورية حقها السيادي والدستوري في الدفاع عن أرضها وعن مواطنيها، هذا الحق الذي كفله الميثاق، عندما كان هنالك آباء مؤسسون حكماء وقانون دولي، وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

اليوم، سمعتكم تتحدثون عن مشروع قرار إنساني يعمل عليه وفدا الكويت والسويد مشكورين، منذ أسابيع. لكن هذا الجهد الطيب فيه عيب كبير، وهو أنكم لم تنسقوا مع الوفد السوري إطلاقا، ولم تطلبوا معرفة وجهة نظر الحكومة السورية إطلاقا حول مشروع قرار يتعلق ببلدي.

ولنتخيل للحظة، أيها السادة، أن مئات الإرهابيين قد اتخذوا من بوا دوبولون، هذه الغابة الجميلة في ضواحي باريس، مركزا لهم لاستهداف المدنيين في باريس بعشرات القذائف يوميا. هل كنا سنشهد حينها مشاريع قرارات تطلب فرض هدنة إنسانية لمنح الفرصة لهذه المعارضة المسلحة الفرنسية المعتدلة باستعادة قوتها وإمطار باريس بالقذائف من جديد؟ ولنتخيل للحظة أن مئات الإرهابيين قد اتخذوا من سنترال بارك، هنا في نيويورك مركزا لهم لاستهداف المدنيين في مانهاتن بعشرات القذائف يوميا، هل كنا سنشهد حينها مشاريع قرارات تطلب الإجلاء الطبي لهؤلاء المسلحين الأمريكيين المعتدلين؟

ولنتخيل أيضا للحظة أن مئات الإرهابيين قد اتخذوا من هايد بارك في لندن مركزا لهم لاستهداف المدنيين في لندن بعشرات القذائف يوميا، هل كنا سنشهد حينها مشاريع قرارات تطلب إدخال مساعدات إنسانية لأولئك المعارضين المسلحين البريطانيين المعتدلين؟ وهل كنا سنشهد بيانات عن كبار موظفي الأمانة العامة مثل السيد لوكوك، تدعو لوقف محاربة هذه المجموعات المسلحة وتصفها بأنها جماعات معارضة مسلحة من غير الدول. هذا هو اسم الإرهابيين في وثائق الأمم المتحدة للأسف اليوم، يسمونهم مجموعات مسلحة من غير الدول.

إن ما طرحته عليكم من افتراضات، قد ترونها بعيدة عن الواقع، هي في حقيقة الأمر مأساة تعيشها المدن السورية ومدينة دمشق وأهلها يوميا بشكل محدد. وهي واقع مرير تعانيه الحكومة السورية نتيجة المقاربات الخاطئة للمنظمة الأممية ومواقف بعض الدول الأعضاء فيها.

فمدينة دمشق أقدم عاصمة مأهولة في التاريخ، كما تعرفون، تشهد الموت والحزن والخراب كل يوم جراء القذائف الصاروخية والهاون التي تطلقها المجموعات الإرهابية المسلحة الموجودة في الغوطة الشرقية، وهي مجموعات إرهابية مصنفة كذلك في مجلس الأمن، كداعش وجبهة النصرة، والمجموعات الأخرى المرتبطة بهما.

إن مدينة دمشق هذه يقطنها اليوم ثمانية ملايين مواطن منهم مئات الآلاف ممن هربوا من إرهاب المجموعات المسلحة التي استباحت قراهم وبيوتهم في العديد من مناطق سورية، ومنها الغوطة الشرقية نفسها.

إن الأمم المتحدة تعيش اليوم أزمة مهنية وأخلاقية لا يمكن للعقل أن يستوعبها. فالأمانة العامة ممثلة بكبار موظفيها لا تجد غضاضة في تبني مواقف حكومات بعض الدول التي تدعم الإرهاب في بلدي من خلال التورط المباشر في تشويه الحقائق والتلاعب بالأرقام واستخدام عبارات ومصطلحات ماكرة والاعتماد على مصادر مشبوهة في تقاريرها وبياناتها. ولا مكان هنا لسرد كل الفضائح، وأكتفي بتذكيركم فقط بتقرير لجنة تقصي الحقائق التي ستسمى اختصارا بالإنكليزية ”FFM“، الصادر في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٨ في الوثيقة S/1510/2017. وهو التقرير الذي أشار إلى أن من بين المصادر المفتوحة التي اعتمد عليها في هذا التقرير هو الطبيب البريطاني شاغول إسلام. ولمن لا يعرف من شاغول إسلام هذا، نقول هو إرهابي أجنبي يقاتل مع جبهة النصرة في إدلب، وهو مدان سابقا في بريطانيا ومنع من مزاولة الطب في بريطانيا لتورطه في جرائم إرهابية من بينها اختطاف مواطنه الصحفي البريطاني جون كانتيل. وهذا مثال على مدى التضليل الذي تتم ممارسته في بعض تقارير الأمانة العامة.

إننا على يقين بأن هذه الممارسات الشاذة لن تتوقف وأن بعض دوائر الأمم المتحدة ستتجاهل المعلومات الخطيرة العاجلة التي نقلناها إليها حول قيام المجموعات الإرهابية المسلحة بالإعداد لمسرحية كبيرة توحي بأن الحكومة السورية قد استخدمت المواد الكيميائية السامة في الغوطة ضد المدنيين. حيث تعمل هذه المجموعات على فبركة الأدلة وتدريب بعض أفرادها على التظاهر بأنهم قد تعرضوا لمواد سامة ليتم تصويرهم من قبل الشبكات الإعلامية المعروفة ومراسلي السيد لوكوك، واتهام الجيش العربي السوري بذلك. ورغم أننا وجهنا مئات الرسائل بهذا الخصوص إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة المختصة بمكافحة الإرهاب وحظر انتشار الأسلحة الكيميائية، فإننا واثقون، من جديد، أن البعض في الأمم المتحدة لن يتردد في تبني روايات المجموعات الإرهابية المسلحة وتوجيه الاتهام إلى الحكومة السورية لا لشيء إلا لأن خطط النفوذ داخل هذه المنظمة تفرض على هذا البعض أن يصبح شريكا في عملية ابتزاز الجمهورية العربية السورية واستهدافها مع حلفائها الذين يحاربون الإرهاب نيابة عنكم جميعا.

وفي سياق مواز، أشير إلى أن الحكومة السورية دأبت، ومنذ ما يقارب الشهرين، على توجيه رسائل شبه يومية إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام، توثق عدد القذائف التي بلغت خلال الأسابيع القليلة الماضية ما يقارب ١ ٢٠٠ قذيفة وتوثق كذلك أعداد الضحايا والخسائر المادية بين المدنيين في مدينة دمشق جراء استهدافهم من قبل المجموعات الإرهابية في الغوطة الشرقية. غير أن الأمانة العامة لم تتوان عن تجاهل معاناة ثمانية ملايين مدني في دمشق في بياناتها ونداءاتها، ولم تتورع عن المشاركة في حملة التضليل التي تشنها بعض الدول لحماية بضعة آلاف من أفراد المجموعات الإرهابية المسلحة في الغوطة الشرقية. إنهم يضحون بثمانية ملايين مدني في العاصمة دمشق لحماية بضعة آلاف من الإرهابيين في الغوطة الشرقية. هذا هو مختصر المشهد.

إن ما تروج له مصادر دولية وأخرى تابعة للأمم المتحدة من مزاعم عن حصار خانق على الغوطة الشرقية تنفيها حقائق على الأرض لا يمكن لأحد أن يناقش فيها. فالحديث هنا يدور عن منطقة حيوية تشكل المورد الأساسي للغذاء لمدينة دمشق وحركة الشاحنات التجارية التي لم تنقطع منها وإليها. كما أن الحكومة السورية سهلت إيصال المساعدات الإنسانية للمواطنين هناك، كلما سمحت الظروف الميدانية بذلك كما سمحت مؤخرا بالعديد من حالات الإجلاء الطبي إلى مشافي دمشق الحكومية. أما الحقيقة التي لا تخفى على أحد، والتي يعلمها كبار موظفي الأمانة العامة، فهي أن المجموعات الإرهابية المسلحة هي التي تتحكم في المساعدات الإنسانية التي تدخل إلى الغوطة الشرقية، وهي من توزعها على عناصرها وتحرم المدنيين منها.

والحقيقة الأخرى التي تتجاهلها الأمانة العامة، هي أن أهالينا في الغوطة الشرقية يخرجون منذ فترة في احتجاجات شعبية ضد ممارسات هؤلاء الإرهابيين الذين وجهوا رصاصهم لصدور الأبرياء في المناطق التي يسيطرون عليها. وهؤلاء الأبرياء المحاصرون يرسلون أيضا رسائل ولكن رادار السيد لوكوك لا يلتقطها. هنا، أسأل الأمانة العامة عن مبررات تجاهل المعلومات والتقارير التي قدمتها الحكومة السورية حول آلاف الرهائن والمختطفين الذين تحتجزهم المجموعات الإرهابية المسلحة في الغوطة داخل ما يسمى سجن ”التوبة“، والذين يحتاجون إلى إجلاء طبي فوري، حيث تتناسى أجهزة الأمم المتحدة تسجيلات الفيديو التي بثتها المجموعات الإرهابية حين زجت النساء والأطفال من هؤلاء الرهائن في أقفاص حديدية وضعتها في الشوارع، في مشهد مؤلم يعيد إلى الذاكرة قصص العبودية والرق. هذا هو الجنون الحقيقي الذي تحدث عنه بالأمس الأمين العام، واليوم كرره بعض الزملاء. نعم هناك جنون إرهابي يحصل في الغوطة الشرقية ويجب وقفه.

والأمر الأسوأ هو أن البعض في الأمانة العامة يحاول تسخير اتفاق مناطق خفض التوتر لصالح تشويه الحقيقة وتجاهل الخروقات المتكررة التي ترتكبها هذه المجموعات الإرهابية المسلحة بتعليمات من مشغليها في الخارج وبعضهم موجود في هذه القاعة، وذلك من خلال مهاجمة المواقع العسكرية السورية وشن الهجمات باستخدام الصواريخ والقذائف والسيارات المفخخة على الأحياء السكنية في العاصمة دمشق.

بالمحصلة، فإن هذه المجموعات الموجودة في الغوطة الشرقية التي تقتل المدنيين في دمشق يوميا هي مجموعات إرهابية مسلحة، مهما بدلت من أسمائها وانتماءاتها وتحالفاتها. فاليوم، هي جيش الإسلام وفيلق الرحمن ولواء فجر الإسلام وأحرار الشام. وبالأمس، كانت الجبهة الإسلامية وهيئة تحرير الشام وجبهة النصرة. اذهبوا الآن واستعرضوا مواقعهم وصفحاتهم الجهادية، كما يقولون، على وسائط التواصل الاجتماعي وقنواتهم الفضائية التي تسهل الأقمار الصناعية الغربية بثها إلى كل أنحاء العالم وستعرفون أن أيديولوجيات الفكر الإرهابي الوهابي لدى هذه المجموعات واحدة وأن دعواتها لتكفير الآخر وإلغائه واحدة وأن تغيير هذه المسميات ومحاولة توصيفها على أنها معارضة معتدلة أو مجموعات مسلحة من غير الدول لن يغير من واقعها الإرهابي شيئا ولن يثنينا كحكومة عن الاستمرار، بدعم من حلفائنا، في الدفاع عن مواطنينا وفي مكافحة الإرهاب تطبيقا لقرارات المجلس ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

إن البعض ممن يجلس أمامنا اليوم ليستغل معاناة السوريين ويتاجر بدمائهم ويطالب بالمحاسبة والمساءلة هو شريك مباشر في دعم الإرهاب وحمايته وفي ممارسة العدوان العسكري المباشر على شعبنا، كما كان قد فعل في فلسطين وأفغانستان والعراق وليبيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. والمعضلة اليوم هي أن آلية العمل داخل منظمة الأمم المتحدة قد باتت رهينة للعبة الاستقطاب السياسي والمالي، وهي، بالنتيجة، تدير ظهرها وتصم آذانها عن

جرائم ما يسمى التحالف الدولي، الذي تقوده الولايات المتحدة، والذي كما قال زميلي سفير الاتحاد الروسي، دمر مدينة الرقة بكاملها وسواها بالأرض وقتل مئات المدنيين وقصف الملاجئ والبنى التحتية والجسور فوق نهر الفرات، في كل مكان في سورية، بحجة محاربة داعش، والذي استخدم أسلحة محظورة دوليا ضد المدنيين في سورية، النابالم، وهو مساعدة أمريكية معروفة تاريخيا، بدأت من فييت نام ومستمرة حتى الآن. وهو السلاح الذي استهدف به التحالف الدولي القوات المسلحة السورية والقوات الرديفة، أكثر من مرة، ليفك الحصار عن داعش، والذي عقد هو والمليشيات التي يدعمها، صفقات مع داعش، لإخراج مقاتلي التنظيم الإرهابي وعائلاتهم وسلاحهم الثقيل من الرقة وغيرها وتوجيههم لمحاربة القوات السورية وحلفائها في أماكن أخرى.

كما أن الأمم المتحدة تدير ظهرها وتصم آذانها عن الاعتداءات المتكررة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي على أراضينا، وذلك في إطار دعمها للمجموعات الإرهابية المسلحة. إن إدارة عمليات حفظ السلام لا تسمع شيئا ولا تقرأ شيئا ولا تفهم شيئا مما يجري في الجولان أبدا. والأمم المتحدة نفسها تدير ظهرها وتصم آذانها أيضا عن اعتداءات وانتهاكات تركيا المستمرة لسيادة سورية وعن ممارستها العدوان العسكري المباشر الآن على مدينة عفرين. وهذا الكلام لم يصل إلى آذان أحد في حديثه اليوم.

ختاما، ردا على من يخشى أن تكون الغوطة الشرقية هي حلب الثانية، فإنني أدعوه ليذهب اليوم إلى حلب ويرى كيف استعاد الملايين من أهلها، وليس الآلاف، حياتهم الطبيعية بعد أن تحررت من الإرهاب. نعم، ستكون الغوطة الشرقية حلب الثانية وستكون إدلب هي حلب الثانية وستكون كل منطقة تعاني من إرهاب المجموعات المسلحة في سورية هي حلب الثانية، لأننا لن نخضع بعد اليوم لابتزاز كل من دعم الإرهاب في سورية ولن نتساهل مع خطط حكومات الدول الخمس التي اجتمعت في واشنطن العاصمة الشهر الماضي بهدف تقسيم سورية وتخريب مؤتمر سوتشي وإفشال العملية السياسية برمتها.

هذا الخبر كُشف النقاب عنه اليوم في بريطانيا نفسها، ولن نُسلّم لمن يستخدم الإرهاب والإجراءات الاقتصادية الجائرة ضد الشعب السوري والعدوان العسكري المباشر من أجل تحقيق أجنداته السياسية الرخيصة.

تأكدوا، أيها السادة، أن التاريخ سيعترف في يوم ليس ببعيد أننا وحلفائنا قد خُضنا حرباً بالنيابة عن العالم كلّه ضد إرهاب تدعمه حكومات ستحاسبها شعوبها والرأي العام العالمي قريباً لأنها استثمرت أقصى ما لديها في الإرهاب حتى ارتدّ على مدنها ومواطنيها وعلى كل مكان آمن في هذا العالم.

حين انظر إلى وجوه من يمارس النفاق السياسي في هذا المجلس تحضرني مقولة الأديب الروسي الكبير دوستويفسكي: ”اطمئنوا! الجحيم يتسع للجميع، والأمر لا يستحقّ هذه المنافسة بينكم في من سيكون الأسوأ“.

رفُعت الجلسة الساعة ١٠/١٤.